A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

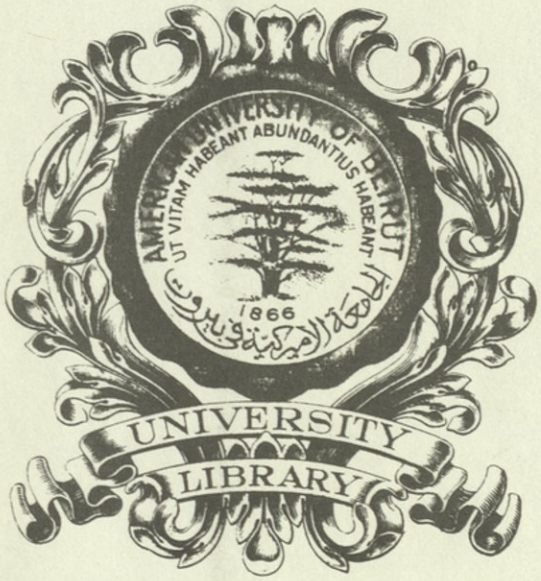

A.U.B. LIBRARY

هَيْئَة المُحاضَرات العامّة
في
كُلّيّة المقاصِد الإسلاميّة

نحو عالَم عَرَبيّ أفضل

تأليف

الآنسة نازك الملائكة

الدكتور قسطنطين زريق　　الدكتور احمد السمّان

مَنشورات
جمعيّة المقاصِد الخيريّة الإسلاميّة في بيروت

هَيْئَة المُحاضَرات العامة
في
كُليّة المقاصد الاسلامية

CA
309.156
M23nA
c.1

نحو عالم عربي أفضل (لبنان)

تأليف

الدكتور قسطنطين زريق الدكتور احمد السمان

AUB faculty or
AUB related
publication

منشورات
جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت

مقدمة

يضم هذا الكتاب نص المحاضرات الثلاث التي القيت في موسم ١٩٥٤ بدعوة من هيئة المحاضرات العامة في كلية المقاصد التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت .

والواقع ان جمعية المقاصد قد رأت ان تشارك في النشاط الفكري العام ، فضلاً عن نشاطها التعليمي في مختلف مؤسساتها ، فألفت هيئة المحاضرات التي تتولى كل عام تنظيم محاضرات عامة يدعى الى القائها عدد من كبار رجال الفكر والأدب في العالم العربي .

وقد اختارت الهيئة لموسمها الاول موضوع « **نحو عالم عربي افضل** » وتناول الجانب الاجتماعي منه الشاعرة والاديبة العراقية المعروفة الآنسة نازك الملائكة ، وتناول الجانب الثقافي نائب رئيس الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور قسطنطين زريق ، وتناول الجانب الاقتصادي نائب عميد كلية الحقوق في الجامعة السورية بدمشق الدكتور احمد السّمان .

وقد رأت جمعية المقاصد جمع هذه المحاضرات التي حظيت باقبال عظيم ، في هذا الكتاب ، تعميما للفائدة . وستدرج على هذه السنّة كل عام ، فتصدر كتاباً يضم مجموعة المحاضرات التي تلقى في اثناء السنة وتوزعها على المؤسسات العامة والمكتبات بحيث تكون مرجعاً هاماً للمثقفين .

وهذا هو الكتاب الاول .

امين سر

هيئة المحاضرات

نحو مجتمع عربي افضل

التجزيئية في المجتمع العربي

بقلم الآنسة نازك الملائكة

١

لو سئلنا ان نصف المجتمع العربي المعاصر بكلمة جامعة تعبر في إيجاز ووضوح عن حالته الحاضرة ، لوصفناه بانه مجتمع « قلق » ، ولأمدتنا الكلمة بمعان واسعة تشمل مختلف الجهات العملية والانفعالية والذهنية لهذا المجتمع . والقلق من وجهة النظر الاجتماعية نذير عاطفي يرفع صوته ليدلنا على ان جهة من حياتنا قد فقدت نقطة ارتكازها وبدأت تنهار . فهو اشبه بجرس خطر ترسله اعماقنا الصامتة وترمي به الى انذارنا . اننا نقلق ، لأننا قد بدأنا نملك وعياً بحياة اسمى من الحياة التي نحياها ، وكأننا قد بدأنا نتجزأ الى كيانين احدهما يدرك الحاضر والآخر يدرك مستقبلاً حياً يجعله يقارن وينفعل ويبدأ بالاحتجاج . فالقلق ليس الا رد فعل صحي نواجه به نقص حياتنا . انه اشبه بالحمى التي يقابل بها الجسم الصحيح طلائع المرض المهاجم .

وهذا القلق يتخذ اشكالاً مختلفة ، منها الشكل البسيط الذى يعانيه الافراد على صورة توتر نفسي مستمر ، ومنها اشكال معقدة ابرزها ما سنسميه هنا **بقلق المقاييس ونعني به تأرجح نظمنا وعدم ارتكازها الى مستند نظري ثابت . فنحن اجمالاً قوم حائرون لا نملك آراء مستقرة ولا نثبت على خطط ، وحتى إذا اتيح لنا ان نختار خطة عامة فسرعان ما نتركها قبل ان نبلغ النتيجة .**

وما هذا الا لاننا ننظر الموضوعات من مستويات متعددة تتجاذبنا فتتداخل احكامنا وتتعدد ارتكازاتها . وليس اكثر ضياعاً من مجتمع يسمح لوجهات النظر المتعددة ان تنفذ الى حياته . فالحياة ملأى بالمفاهيم المتناقضة ، وما من فكرة نؤمن بها ، الا وهناك فكرة معاكسة تعارضها . ان سلوكنا ، في هذه الحالة ، يفقد النقطة التي يمكن ان نقيسه وفقها ، ولهذا لا يمكن ان نقيسه . وهو في هذا يشبه « السرعة » التي يستحيل ان نقيسها ما لم نملك نقطة ثابتة في مكان ما ، فاذا لم يكن ثمة ثبات لم يكن لنا قياس سرعة . وهذا الثبات المفقود في حياتنا يحرمنا من ان نتمسك باي حكم ، فلكل قضية فيما يلوح لنا وجهان متعاكسان .

ومن هذا التقلقل الفكري العام تنشأ الظاهرة الكبرى التي تتغلغل في حياتنا كلها . وهي الظاهرة التى نختار ان نسميها بالتجزيئية ، ونقصد بها جنوحنا الى عزل الظواهر عن بعضها ودراستها مفصولة وكأننا نفترض ان حياتنا تتكون من مجموعة من المجالات المتضاربة التي اجتمعت مصادفة في خليط . فنحن قد اعتدنا ان نلتقط من كل مستوى من مستويات الفكر نقطة نسلط عليها الضوء وندرسها معزولة عن سائر النقاط ، فبدلاً من ان ندرس مشاكلنا باعتبارها محصلة لمختلف القوى ، نعمل على عزل هذه القوى عزلا قاطعاً فنتناول اللغة وكأنها عنصر مفصول عن الدين ، ونرى للسياسة كياناً منفصلاً عن قضايا الفن ، ويخيل الينا ان العلوم دائرة معارضة لدائرة الآداب ، وتلوح لنا الشؤون الاقتصادية بعيدة عن شؤون الجمال والعواطف . وهكذا تنتهي

بنا كل دراسة الى زاوية ضيقة نصدر منها احكاماً مصطنعة تزيدنا حيرة وارتباكاً .

والحق اننا نكاد ننسى ان حياتنا ليست في حقيقتها غير ترابط متين يشد هذه العناصر كلها في وحدة وثيقة ، حتى تكاد كل ظاهرة ان تحتوي في عالمها الاصغر على صورة كاملة للظواهر الاخرى . ان بين مختلف العناصر التي تتألف منها حياة المجتمع علاقة تشبه قانون السبب والنتيجة ، فكل عنصر انما هو نتيجة للعناصر الاخرى وسبب لها ايضاً .

ان تشبيه المجتمع البشري بالكائن العضوي ليس تشبيهاً عاطلا . واحد اوجه الشبه ان اي نمو في وظيفة من وظائف الجسم الاجتماعي لا بد ان يكون مصحوباً او متبوعاً بنمو مماثل في الوظائف الاخرى ، كما ان درجة التعقد في الوظيفة الواحدة يمكن ان يعد مظهراً دالاً على تعقد الوظائف الاخرى . وينشأ هذا عن تداخل الوظائف التي توشك ان تشبه الاواني المستطرقة التي تستوي فيها سطوح السوائل ، فما تكاد احدى الجهات تعلو حتى يتسرب العلو ويتوزع على الجهات الاخرى . وهكذا فاننا لا نبعد كثيراً عن الحقيقة عندما نحكم بان ثورة في اساليب العمل يحدثها مصنع صغير للكراسي ، لا بد ان تصحبها على وجه ما ثورة في نواحي الحياة الاخرى . وهذا لأن الثورة في مصنع الكراسي لا يمكن ان تكون قد نبتت نبوتاً سحرياً في لحظة من الزمن ، وانما هي نتيجة اجتماعية معقدة لعشرات من الاسباب التي لا بد ان تكون قد مست في تطورها جهات المجتمع الاخرى ،

هذا فضلا عن تأثير هذه الثورة في مختلف المجالات التي تمسها . واذا ضربنا لهذه النقطة مثلاً نختاره من الفن ، استطعنا ان نقول ان الفنان الذي يثور على القيم الباهتة في دائرة فنه ويحل محلها قيماً اخرى جديدة انما هو في آن واحد مظهر لثورة تتهيأ في جهات اخرى من المجتمع وعامل مؤثر لا بد ان يؤدي الى ارتفاع المستوى في سائر النواحي . وذلك لأن من طبيعة المجتمع ان تتوازن فيه القوى كما تتوازن سطوح السوائل ، فما تكاد جهة معينة فيه تتطور وتصعد في نموها حتى تتوتر الجهات الاخرى وتتصدع اسسها وتبدأ بالانفجار .

والنتيجة المباشرة لهذا الاتجاه التجزيئي هي ظاهرة (التضخيم) التي نلمسها في مختلف نواحي حياتنا . فنحن نمنح بعض الظواهر قيمة اعظم مما تستأهله الى جانب الظواهر الاخرى ، فنضخم احد عناصر المجال تضخيماً شديداً لا نفطن اليه لاننا قد عزلنا هذا العنصر عن سائر العناصر . وخير مثال لهذا ما نراه اليوم من حدة الاتجاه الى اعتبار السياسة هي الموضوع الوحيد الذي ينبغي ان يشغل ذهن المواطن العربي ، حتى يكاد الفرد الاعتيادي يؤمن ايماناً قاطعاً بان كل نشاط آخر غيرها انما هو ترف بالنسبة اليها ، خاصة ما تعلق بشؤون اللغة والفن والجمال .

ان هذا الاسلوب في التقييم ينم عن ايماننا بامكان قيام المجتمع على ظاهرة واحدة فيه ، بحيث تصبح هذه الظاهرة مقياساً نحكمه في الظواهر الاخرى . ونحن كلنا قد قابلنا نموذج الرجال

الذين يرفضون الفن في احتقار لأنه لا يطعم خبزاً . وهم في الحق يذكروننا بالاسلوب الذي ناقش فيه (فولستاف) قيمة الشرف في بعض مسرحيات شكسبير . فقد وقف يفلسف الشرف على الاسلوب التالي : « أفي وسع الشرف ان يداوي ساقاً ؟ كلا . او يداً ؟ كلا . ايشفي الم جرح ؟ كلا . الشرف اذن لا يفيد في الجراحة ؟ كلا . اذن فما حاجتي اليه ؟ » وهذا مطابق تماماً للحجج التي يوردها معاصرونا رداً على كل نشاط لا يتعلق بشؤون الحياة المعاشية . فكما ان الشرف من وجهة نظر الجراحة عاطل من المعنى ، كذلك يبدو الفن الذي لا يستطيع ان يساهم في الانتخابات ولا ان يعدل معاهدة . وانما ينبع الخطأ في حالة (فولستاف) وحالتنا من التضخيم الذي نختار ان نصبه على جهة واحدة من جهات مجال واسع ، بحيث تستحيل هذه الجهة مقياساً نحكمه في سائر الجهات ، بدلاً من ان نعثر على المقياس الكبير الذي يتحكم في الجهات كلها . فالشرف والجراحة والشعر والسياسة كلها اشياء ضرورية في حياة المجتمع ، ومن السذاجة ان نتخذ واحداً منها مقياساً لفائدة الآخر . وذلك لان هناك مقياساً واحداً يتحكم فيها كلها ، وهذا المقياس هو الانسان .

٢

ان المظهر الاول للتجزيئية في المجتمع العربي هو انه ما زال في صميمه مجتمعاً محافظاً ، على الرغم من كل ما اعتراه من تطور في المظاهر . فان التطورات قد دهمته كما تدهم موجة

جارفة ، فانغمس فيها دون ان يغير اتجاهه الداخلي . ومن ثم فان النواة ما زالت تحتفظ بشكلهـــا على صورة نظم وقوانين . او بكلمة اخرى ، ان الذي تغير هو الظروف فحسب ، اما الاسس فما زالت هي الاسس التي عرفها اجدادنا منذ قرون طويلة .

والمحافظة مرتبتان ، مرتبة يكون فيها الانسان المحافظ مختاراً يحكّم حاجاته في موقفين فيختار احدهما ، ومرتبة اخرى واطئة تصبح فيها المحافظة اجبارية . فالمرتبة الاولى ايجابية وهي قـــد تكون صفة المجتمعات الفتية العاملة . اما المرتبة الثانية فهي ملازمة للمجتمع الهرم ، وهي اشبه بالتكلس الذي يعتري شرايين رجل شيخ . او لنقل ان المحافظة في هذه الحالة ضرب من الشيخوخة ، وامتدادها عبر القرون يتضمن فصلًا تاماً بين ظروف امـــة ما وقوانينها . وهو فعل لا يستند الى حجة ، فكل وجهات النظر تدحضه .

فمن وجهة النظر البايولوجية يبدو ان المحافظة مخالفة لخط النمو الذي تفضله الحياة الكاملة لانها في حقيقتها نوع من السكون يعتري العقل الانساني . اننا حين نقدس المقاييس التي انحدرت الينا جاهزة ، انما نقر برغبتنا في الا نعكر الراحة التي يتيحها لنا هـذا التقديس . والحق ان التقديس يمثل بالاعتبار البايولوجي النقطـــة المنخفضة في موجة الحياة . لقد حلق الذهن الانساني ليتجدد بالآراء الجديدة تجدداً ابدياً ، وهذا التجدد ضروري لانه ينميه ويمنحه المرونة وقابلية البقاء ، ومن ثم فان سكون المحافظة لا بد ان يكون مضراً به . ان السكون ينبغي ان يكون فاصلا بـــين

حركتين ، وهذا هو المقياس البايولوجي . انه كالنقطة المنخفضة في الموجة ، فائدتها انها تهيء لقمة جديدة . والموجة عندما تتريث في نقطة منخفضة انما تجمع طاقتها للحركة التالية . وكذلك المحافظة فهي في الحقيقة فترة تجمّع يهدأ خلالها الذهن الانساني ليقفز القفزة التالية . فاذا طالت هذه المحافظة قروناً دل الامر على ان المجتمع قد هرم . ان الموجة التي تبقى في نقطتها السفلى لم تعد موجة على الاطلاق .

وهكذا تصبح المحافظة تحدياً للحياة وإلحاداً بها ، لانها عندما تفرِض فكرة جامدة على حياة انسانية متطورة تعمل قبل كل شيء على ان تشل العقل وتسلمه الى السكون . وهي لا تتوصل الى هذا الا بان تفصل الانسان الواحد الى جزءين ، في احدهما الاندفاعة الاجتماعية العمياء ، وفي الآخر العقل المتقاعد الذي تراكم عليه الغبار فوق رف مهجور . وهكذا ينتهي بنا التقديس الى ان يتجزأ الانسان مع انه في الاصل كلٌ متماسك ينمو صاعداً في اتجاه قواه الفطرية كلها . وليس خافياً ان هذه التجزئة التي يسببها المجتمع تدل على ان هذا المجتمع لم يعد كفؤاً لحماية الجماعة فالمجتمع الذي لا يضمن تطبيق قوانينه العامة الا باللجوء الى تقسيم الانسان الواحد الى اجزاء مختلفة ، هو حتماً مجتمع مختل .

والاعتراضات التي نحصل عليها من وجهة نظر التاريخ لا تقل صلابة . فالمحافظة في نظر التاريخ تتضمن الفصل بين النظم والزمن . وهذا مخالف للمفهوم التاريخي للقانون وهو مفهوم تطوري ينشأ عن الانسجام التام بين العوامل البيئية والقوانين المفترضة لسير الحضارة ، فلكل ظرف زماني قوانينه الخاصة . ان القوانين التي

تناسب الظروف كلها لا بد ان تكون قوانين يتغلب عليها عنصر العمومية وتتعالى عن التفاصيل كتلك الاقفال التي تفتحها المفاتيح كلها . انها قوانين غير تاريخية تتعلق في الفراغ بلا زمان ولا مكان . يضاف الى هذا ان استمرار نظمنا القديمة على ملاءمة حاجاتنا يدل في وقت واحد على عموميتها وعلى سذاجة حاجاتنا .

والحق ان القوانين من وجهة النظر التاريخية انما هي افكار ذات ثلاثة ابعاد : بمعنى انها تلائم مكاناً ما في زمن ما فحسب . ولا ينشأ التاريخ القومي الا من تطور هذه الافكار ونموها الدائم مع العصور ، بحيث يمكن ان نقول على وجه ما ان التاريخ هو البعد الرابع للقانون . وهذا يجعل جمود القوانين على شكل معين استمراراً لوضع ذي ثلاثة ابعاد وهو ما لا يمكن قبوله تاريخياً .

اما وجهة النظر القانونية فهي تضع ايدينا على مكان الجرح ، وتدلنا على سر الازمة النفسية التي يعانيها الفرد العربي في هذه الفترة من حياته . ان هناك تعارضاً مستمراً وتصادماً لا ينتهي بين المجال المفترض لسلوك الافراد وحقيقة هذا السلوك . والسبب في هذا التعارض ان الجهة النظرية من السلوك قد اكتملت واكتسبت عقوباتها في زمن، بينما يكتسب السلوك الواقع شكله من متطلبات زمن آخر لا علاقة له بالزمن النظري. او لنقل ان العقوبات تنتمي الى دائرة اخرى غير تلك التي تحدد السلوك .

ان دراسة موضوع العقوبات الاجتماعية لا بد ان تنتهي بنا الى تلك المنطقة الحساسة التي تعارفنا على تسميتها بالضمير . ونقصد بها مجموعة النواهي والزواجر المقبولة في مجتمع ما . والمجتمع يتناول

افراده منذ مولدهم فيغرس فيهم مبادىء ضميره بتفاصيلها ، حتى اذا ارتكب الفرد عملا مخلا واخطأته العقوبة القانونية تناولته عقوبة اعماقه . فالضمير على هذا منطقة اجتماعية تكمن في اعماقنا ، وهي منطقة مسورة لا تستطيع اقتحامها . ان المجتمع يقفلها بنفسه .

وهذه الحصانة التي يملكها الضمير تجعله قوة مخيفة في وسعها ان تهدم الحياة وتبنيها . والامر يتوقف على نوع محتوياته. ففي المجتمع الفتي الذي يستمد عقوباته من امكانيات الظروف القائمة يصبح الضمير قوة خير خصبة تدفع بالافراد الى الحيوية والحماسة وغنى الروح . اما في المجتمع المتحلل فهو يصبح طاغية مستبداً يصب العذاب على الافراد لانه يستند الى تفاصيل تعارض ظروف الحياة التي تتاح للأفراد . وهذه هي حالة مجتمعنا العربي المعاصر ، فهو يمر بمرحلة يتعارض فيها الضمير مع الظروف القائمة . والفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع يحتمل بالضرورة وخز ضميره دون ذنب لان الظروف التي تسوقه الى ارتكاب العمل هي نفسها التي تحرض عليه ضميره . وهذه الحالة لا تقبل من وجهة نظر القانون ، فالاصل في كل عقوبة ان تكون مستمدة من الظروف البيئية والطبيعة الانسانية .

والحالة تثير اعتراضات مماثلة من وجهة نظر الاجتماع . وذلك لان الغرض الاساسي من وجود المجتمع هو حماية الافراد ، وهذا الغرض يبدو مفقوداً في حالتنا هذه . ان المجتمع الذي يسلط على افراده ضميراً احمق مستبداً ، انما هو عدو للفرد بدلاً من ان يكون صديقاً له يعينه على ابراز مواهبه ويؤدي به الى طريق الغبطة

والعمل . فهو يتطلب منه اشياء لا يبيحها مندوبه السري : الضمير ويحيط الافراد بظروف تضطرهم الى الاخلال بواجباتهم المفروضة ثم يعاقبهم على هذا الاخلال وفق القواعد القديمة ، فكأنه في هذه الحالة يخونهم ، كذلك الملك الطاغية الذي كان يسقي رجال حاشيته الخمر ثم يجلدهم لانهم يترنحون .

ان المجتمع في هذه الحالة يستحيل الى اثنين : واحد يملي الاعمال على الافراد والثاني يصدر الاحكام والعقوبات . او انه ينقسم الى اعمال تقف في جهة ، واحكام تصدر من جهة اخرى . ومعنى هذا ان شطراً منه هو الذي يرتكب الاخلال والشطر الثاني هو الذي يتلقى العقوبة . وكل هذا ينتهي حتماً الى ان المجتمع قد تفكك وتخلى عن وظيفته الاساسية ، فلم يعد كياناً موحداً تنمو عناصره كلها في اتجاه واحد ، وانما بات كل عنصر فيه يتجه الى جهة خاصة في فوضى وارتباك .

ولا يقف عجز المجتمع عن حماية افراده عند حدوده السلبية وانما يتعداها الى عرقلة نموهم بالضجيج الذي يحدثه ضميره الهرم ، ولذلك ينبغي الا يتحول الضمير الى قطعة جامدة عمياء تقبع في اعماقنا معتصمة بالظلام . ان الضمير ينبغي الا يكون عنكبوتاً . وعلى المجتمع ان يعمل على تطوير محتوياته تحاشياً لثرثرته والا فهو يظل يصرخ في اعماقنا ويخلق لنا عشرات من المشاكل . فهو على اثرنا ابداً ، لانه ينبع من اعماقنا الاجتماعية . وهذه الاعماق ليست ملكاً لنا .

●

٣

واذا انتقلنا الى ميدان الاخلاق صادفنا الاختـــلال نفسه ، والاخلاق هي في الحق الجانب الفردي من القانون ، ولذلك فنحن نجد هذه السمات العامة التي وجدناها هناك ، من تجزيئية وتضخيم لظواهر معينة .

واول ما نلحظه ان الاخلاق العربية تقيم هاوية سحيقة بين العقل والعاطفة . فالمجتمع العربي ما زال محتفظاً بالميل القديم الى اعتبار العواطف شيئاً مناقضاً للتفكير والتعقل ، ولم يزل يعـــد كبت المشاعر مظهراً ملازماً للحكمة . انه يعتقد ان بين العقل والاحساس حرباً لا نهـــاية لها ، وان الانسان الذي يستحق الاعجاب هو الذي يسيطر على احاسيسه ويخلو من العواطف .

والمثل الاخلاقي العربي الذي يجعل من الرقة ضعفاً ما زال ملموساً في حياتنا العاطفية ، حيث نجد الرجل المعاصر لم يزل يحتقر ان يذرف الدموع حتى في ادق الحالات . كما انه على العموم يترفع عن الجهر بالحب ويعتبر هذا جانب لين في حياته ينبغي ان يطوى . وتبلغ هذه العقيدة درجتها القصوى كلما انحدرنا نحو الطبقـــات الشعبية العامة ، فهناك سنجد النموذج المفضل للرجل نموذجاً قاسياً حتى يكاد اغلب الرجال يفخرون بمقدرتهم على تعذيب قطـــة او انتزاع عنق عصفور . وما هذا الا لان العامّي يعد الرقة والحساسية والشفقة مظاهر نسائية ... وهو يجب ان يكون رجلا .

ان هـــذا الفصل بين العاطفة والتفكير يرتكز في اساسه الى

النظرة القديمة التي كانت تزعم ان الانسان مقسم الى اجزاء بعضها خـّير وبعضها شرّير . وهذه النظرة لا تملك معنى من وجهة نظر علم الحياة ، فالانسان متماسك ،وتقسيمه امر مستحيل علمياً . والحق ان للعواطف قيمة بايولوجية عظيمة في حياة الانسان ، ومن دونها تتوقف الحياة . وقد وجدت مشاعر الفرح والحزن والحب والمقت والقلق والشوق والطموح والغيرة لا لتكون قيوداً للانسان ، وانما لتؤدي وظيفة فيزيولوجية رئيسية . وهذا يجعل مبدأ العقل المجرد مستحيلا . اننا عاطفيون لأننا نحتاج الى ان نكون عاطفيين . اما ان نحاول قتل عواطفنا فهو يؤدي حتماً الى ان نضيق إمكانياتنا الانسانية .

هذا فضلا عن ان الحكم بالشر والنقص على جهات معينة من الانسان ، يفترض مقياساً خارجياً لا تعرفه البشرية . فحياتنا لا تقدم لنا ولو نموذجاً صغيراً لهذا العقل المثالي المجرّد الذي تتجه بنا اخلاقنا الوضعية الى تقليده ، لاننا في الحقيقة لا نعرف اية صورة اخرى غير صورة انساننا الارضيّ هذا . فهو الحقيقة الوحيدة التي نملكها ، ولذلك ينبغي ان نتخذة نقطة نبدأ منها كل مقياس اخلاقي ندين به . فالانسان قد وجد في الطبيعة قبل ان توجد آراؤنا الصغيرة فيه وفلسفاتنا ، وانه لتطاول منا ان نجلس على كراسيّنا المريحة في ايام الصحو والرخاء فنصدر عليه احكاماً تبتر فيه هذه الجهة وتقص تلك وفق رغباتنا .

ان هذا المجتمع الذي يجزىء الانسان الواحد الى شر وخير انما يعلن عجزه عن حماية افراده ، ومثله في هذا ، كمثل خياط

مبتدىء يصنع قفّازاً ذا اربعة اصابع لكف انسانية طبيعية ، ثم يطلب بتر الاصبع الخامسة بدعوى انه شرير لا فائدة له . ذلك ان هذا الخياط يصنع ظروفاً مبتذلة تجعل شيئاً رائعاً كالاصبع يبدو شراً ينبغي بتره . وهذا ما يصنع المجتمع العربي بالانسان . فهو بدلا من ان يتناوله ويصوغ له مقاييس تقدّر ميوله وإمكانياته الفطرية وتعينها على الانطلاق والحيوية ... يصوغ مُثُلاً ضيقة تخنق طاقته وتشلّها .

اننا نعتقد ان الانسان هو معجزة الطبيعة الكبرى التي لم يكشف عنها الغطاء بعد وان اية شريعة تؤدي بالطبيعة الانسانية الى الانكماش والضمور وتجعل القوى الروحية تتبدد وتضيع لا بد ان تكون شريعة صبيانية تلحد بالطبيعة المبدعة الحكيمة ، وليس الشر والنقص إلا في قوانينا التي نريد ان نصحح بها اخطاء الطبيعة الكاملة .

اما المظهر الثاني للتجزيئية في ميدان الاخلاق ، فهو اسلوبنا في النظر الى قضايا الاخلاق ، وهو اسلوب يستند الى الاعتقاد بان للاخلاق مقياساً ثابتاً لا تغيره العصور ولا البيئات ، لانه نهائي ولانه غاية نفسه ، وكأن مبدأنا هو : « الاخلاق من اجل الاخلاق . » بدلا من : «الاخلاق من اجل الانسان ».

ان الحقيقة التي ينساها الاخلاقيون عندنا هي ان الانسان ليس موضوعاً مجرداً ، وانما هو حادث بايولوجي . او انه ليس كتلة وانما هو عملية . ومن ثم فان كل ما يتعلق بهذا الانسان ينبغي ان يكون متصفاً بالحركة وقابلية التطور . فالسكون نقطة لا تمر

بها حياتنا ، وانما تنتهي اليها . اننا نسكن عندما نموت . **وعلى هذا فان مفهوم الاخلاق الانسانية لا يمكن ان ينطوي على سكون وانما يجدر به ان يكون تحركاً دائماً في مجال الحياة الواسع .** والحركة الفاعلة يجب ان تكون هي حاجة الحياة القصوى . ونحن اذ اقررنا بهذا ، فسنرى فوراً ان الاخلاق التي يدين بها المجتمع العربي اخلاق سكونية سالبة تتخذ نقطة ارتكازها في المظهر لا في الفعل .

وخير دليل على السكونية في اخلاقنا احترامنا التقديسي لفضائل مثل العفة والنزاهة والاباء والصدق فهي كلها لو دققنا فضائل سالبة لا تنطوي على فعل وانما تستند الى امتناع . فالعفة مثلا ليست فعلا وانما هي امتناع عن فعل وكذلك النزاهة والصدق والصبر والاباء والانفة وغيرها . اننا لا نحاول اطلاقاً ان ننكر المضمون الجميل لبعض هذه الصفات ، الا اننا ننكر ان تكون لها فائدة ايجابية للحياة . والمضمون الفلسفي للخير يجب ان يشمل اداء عمل يفيد الانسانية ويضيف الى جمال الحياة وخصوبة الارض ويشق للنوع البشري طرقاً جديدة الى الامام. اما الامتناع فهو خلق سكوني، لا تنبع فائدته الا من اعتبارات موضوعة لا تعترف بها الحياة .

ان الحاحنا على الفائدة البايولوجية التي يجب ان تتوخاها كل اخلاق انسانية يجعل النظرة العربية الى الاخلاق نظرة غائيّة هدفها الاخلاق لا الانسان . والمجتمع العربي يحتاج اليوم الى ان يوسع دائرة اعتباراته ، فيدخل الاخلاق الايجابية في دائرة

الضرورات وينحي الاخلاق السكونية عن المركز . ان المودّة والكرم والرحمة والاقدام والعمل والثبات واللطف صفات اجدر بالعناية والاحترام من الصفات السلبية التي ذكرناها . ومن المؤسف ان يمضي المجتمع في اعتبارها ضروباً من الترف الخلقي لا تدخل في المقاييس الاساسية . فان في هذا تجزيئية تعزل الاخلاق عن الحياة ، فتقسّيم الفضائل والرذائل تقييماً يجعل الفرد يعتاض عن تحقيق الخير تحقيقاً ايجابياً ويقنع نفسه بخيال الشرف السلبي الذي يظنه يغني عن كل صفة اخرى . ذلك انه لا يسرق ومن ثمّ فهو نزيه ، وهو لا يكذب فهو اذن صادق ، وهو لا يشكو فهو صبور ، وهكذا يحصل الفرد العربي على التخلق دون ان يكلفه هذا جهداً . وهذا هو النقد الاكبر الذي نوجهه الى نظامنا الاخلاقي ، فهو نظام يفصل بين الاخلاق وموضوعها .

٤

واذ انتقلنا الى موضوع المرأة صادفنا التجزيئية في مظاهر اكثر تنوعاً وتعدداً . فالموضوع كله قائم على تجزئة للمجتمع نقسمه الى نساء ورجال . وقد جرت العادة على ان نتحدث عن مشاكلنا الادبية والسياسية والاجتماعية مصنفة ونعزل من بينها مشكلة خاصة نسميها مشكلة المرأة ، وكأن المشاكل الاخرى هي مشاكل الرجال فحسب . وهكذا نرى الصحف والاذاعات تخصص زوايا مبتذلة صغيرة تتناول فيها الاشياء التي تفترض الا شيء سواها يهم النساء كالازياء وتسلية الضيوف والمجاملة وشؤون

المنزل وغير ذلك مما لا تخلو منه حياة الانسان دون ان يكون عنصراً تقوم عليه الحياة .

وقد ادت هذه التجزيئية الى مشكلة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة فانه تقسيم استندنا فيه الى الجنس لا الى الكفايات الطبيعية والميول ، فما دامت المرأة امرأة فهي ملزمة بان تقصر نشاطها على العمل المنزلي مهما كانت ملكاتها الفطرية واتجاهاتها . ولقد كان لهذا التقسيم نتائج عاطفية واجتماعية عميقة في سلوك المرأة واخلاقها ، وذلك لسبب بسيط هو ان الاعمال المنزلية لا تستنفد من القوى العقلية والنفسية التي يملكها الانسان الا جزءاً يسيراً محدوداً ، فهي تكاد لا تزيد على ان تكون نشاطاً يدوياً محضاً يمرن جهات قليلة من وظائف الجسم الكثيرة المعقدة . ومن ثم فهو لا يستفيد من كل ما ركب في المرأة من طاقة انسانية محتشدة وهذا ليس تبذيراً لا يبرره شيء فحسب ، وانما هو ايضاً مصدر خطر على كيان المرأة بما يسببه لها من تفاوت في مستوياتها الوظيفية .

وتنتج عن هذه التجزئة الوظيفية ثلاث نتائج نلمسها واضحة في حياة المرأة العربية . **واول نتيجة ان جهة خاصة من المرأة تنمو بينما تتوقف الجهات الاخرى** . ويبرز هذا على شكل ركود ملحوظ في القوى الذهنية والعاطفية ... اما النشاط الذهني فنحن نتفق على انه نادر بين نسائنا المعاصرات حتى يكاد الرجل المتوسط يعدّه شذوذاً حين يظهر . واما النشاط العاطفي فلعلنا لن نتفق حوله . فالرأي الشائع هو ان المرأة تملك عواطف غريزية

مكتملة ، الا انها لا تملك افكاراً ، وهذه العواطف في نظرهم تغني غناء كاملا عن الذهن الذي لا تستعمله المرأة . وقد ساعد الفنانون على انتشار هذه الفكرة عندما صوروا الامومة وحنانها وغير ذلك .

على اننا لو رجعنا الى قواعد النمو العضوي لوجدنا ان من غير المقبول منطقياً ان تنمو جهة معينة في حياتنا الانسانية دون الجهات الاخرى . والعاطفة ليست منفصلة عن الفكر لتنمو منعزلة عنه ، وذلك لانه يديرها كما يدير الجسم كله . ومعنى هذا ان المرأة ان كانت لا تملك ذهناً مرناً نامياً فلا مجال لان تملك مشاعر متكاملة ، فالتفكير والشعور كلاهما محصول اجتماعي فيزيولوجي ومن ثم فهما ينموان معاً ، وحين يتوقف احدهما ويشل يتعرض الآخر الى التجربة نفسها .

والحق ان المرأة في حالتها الحاضرة لا تملك عواطف ناضجة ، فهي مفلسة في الجهة الشعورية افلاسها في الجهة العقلية . ان العاطفة ليت كمية ثابتة تمنحها الطبيعة للفرد ، وانما هي كتلة تنتظر النمو والاتساع والنضج . انها تكبر مع الانسان وتخضع لنوع من التربية الدقيقة المتصلة . ولهذا نجد ان الانسان المثقف يملك من العواطف اضعاف ما يملك الجاهل . لا بل ان رجل الشارع ليس مكتمل العواطف على الاطلاق ، وانما هو رجل عاطفي فحسب ونقصد بالعاطفية هنا ان يملك ما يملكه كل مخلوق حي من استجابات شعورية لمواقف معينة . وهو كثيراً ما يلوح عاطفياً بحكم العادة الجارية التي تحتم نوعاً من الاستجابة لنوع من المواقف

وهذا شيء غير العاطفة المكتملة بالمعنى الاجتماعي الواسع . فالاكتمال العاطفي حالة عالية معقدة من الانفعال يعرفها الناضجون فحسب . انها نمو روحي يجعل الانسان يحس بعواطف غنية تجاه الاشياء فينفعل للجمال ، يتذوق الحب الرفيع ، ويحس بالنفور من القبح والجور والتناقض ، ويضحك من اعماق قلبه وقت الضحك ، كما يبكي في حرارة في حالات الحزن ، وتعتريه الحماسة والشوق والقلق المبهم وغير ذلك من الانفعالات التي هي مزية انسانية تميز المثقف الناضج عن الجاهل الفج . فاين هذا الاكتمال الشعوري في حياة المرأة ؟ كل ما هناك انها شعورية بالمعنى الفظ الذي شرحناه ، وهذا هو الموقف الذي تمليه عليها ظروفها الاجتماعية .

ألا ينتهي بنا هذا الى اننا ونحن نقصد ان نقصر المرأة على حياة الشعور قد جعلناها دون قصد تتوقف عن النمو الشعوري ؟ **وهكذا باتت ضيقة حتى في نطاق الامومة** التي نعلم كلنا انها عند المرأة الشرقية تستحيل الى عائق يعرقل استقلال الاطفال العاطفي ويصيبهم باختلال نفسي مزمن ، بدلاً من ان تكون ينبوع توجيه حنون وارشاد مبدع .

ان هذا النقص في تربية المرأة النفسية ملموس في بعض المظاهر الاخلاقية التي تتصف بها ويظنها اكثر الناس طبيعة فيها . من ذلك مثلاً الشعور بالحسد ، وهو ينشأ عن ضحالة عاطفية تشل قابلية الحماسة والاعجاب في الانسان . وهذا لأن القدرة على الحماسة مزية يملكها الناضجون عاطفياً ، وهي تحميهم من ان يحسدوا الآخرين .

ان اعجابنا بالصفات الجميلة في الآخرين هو الذي يعصمنا من ان نحسدهم فاذا كنا لا نملك عواطف نصرفها في الاعجاب كان لا بد ان نشعر بالحسد . والمعروف ان المرأة تتصف بالغرور ، وربما كان هذا صحيحاً ، فان فجاجتها العاطفيـــة تبرره . فالمغرور هو كذلك انسان لا يتحمس،ومن ثم فهو لا يستطيع ادراك مظاهر الجمال والاكتمال في الآخرين فيظن انه اكمل الناس . والحق ان الغرور كالحسد في انه مظهر من مظاهر النقص العاطفي .

ونحن نستطيع ان نعلل سائر الاخلاق التي تنسب الى المرأة بمثل هذا . فالعناد والتردد والخوف وسوء الظن ليست كلها إلا نتائج لتوقف النمو النفسي . ان ادراكنا لهذه الفكرة ضروري اذا نحن اردنا ان نحل تأزّم حياتنا الاجتماعية ، وذلك لانها تجعل الاخلاق محصولاً اجتماعياً تعمل فيه اسباب من الواقع ، دون ان نلجأ الى فكرة الطبيعة . ولن يبدأ الاصلاح الا اذا نزعنا هـــذه (الجبرية) الاخلاقية وانتظرنا من المرأة ان تسلك السلوك الذي يليق بها .

والنتيجة الثانية لتوزيع العمل هي ما سنسميه **بظـــاهرة التعويض** . ان الينبوع المتدفق حين يوضع في وجه تيـــاره سدّ مانع يغير اتجاهه وينسرب الى ارض جديدة . وهذا ما يحدث للمرأة فاننا عندما نقسرها على ان تبدد طاقتها العقلية والنفسيـــة نقسرها ايضاً على ان تبحث عن منفذ جديد يستوعب هذه التيارات المحبوسة التي لا بد ان تتدفق .

لقد وجدت الطاقة في الجسم البشري لتنبجس لا لتحبس، ومن

ثم فهي حين تجد الباب مغلقاً تضطر الجسم الى احداث نشاط آخر يعوض عن الطاقة المشلولة ، فيخلق اتجاهاً جديداً يبذل فيه جانباً من حيويته التي يضر خزنها بالجسم . ويبدو هذا التعويض في حياة المرأة على صور كثيرة ابرزها الاناقة المسرفة . ان هذه الجهة المتضخمة من حياة المرأة لا يمكن ان تبرر في قوانين الحياة ، لانها تستند الى تضخيم مصطنع لزاوية واحدة من زوايا الجسم الانساني فالملابس لا تتصل بالمنابع الرئيسية للحياة لانها لا تزيد عن ان تكون نشاطاً صغيراً يستدعي مقداراً قليلا من الجهد العضلي والعقلي والعاطفي .

اننا لا نجهل ان كثيراً من الناس يعتقدون ان الطبيعة الانثوية تحتم على المرأة ان تعتني بملابسها هذه العناية المفرطة ، لأن اللباس في رأيهم وسيلة جذب للجنس الثاني ، وهذا رأي يجعل التأنق مظهراً جنسياً محضاً . الا اننا لو تأملنا قليلا لتوصلنا الى ان الطبيعة احكم من ان تترك امر الجذب الجنسي للملابسات الخارجية . فهي تجهز الانسان بكل الجاذبية التي يحتاج اليها في حياته . ان الانسان هو الحيوان الوحيد الذي يلبس ملابس ... والقطة ليست محرومة من الجاذبية مع انها لا تجعد شعرها ولا تحمل حقيبة ولا تذهب الى الحياطة . ونحن نستنتج من هذا ان علاقة الاناقة بالجاذبية علاقة غير مباشرة ، ومن ثم فالمرأة لا تستفيد كثيراً من اناقتها المسرفة الا اذا استثنينا العامل التعويضي .

اما ثالث النتائج التي نشأت عن تقسيم العمل فهو **ان المرأة قد فقدت ثقتها بقدراتها العقلية والنفسية نتيجة لاستمرارها**

على اداء الاعمال اليدوية البسيطـــة . ونحن لا ننسى ان هذه الاعمال التي خصت بها المرأة ما زالت اعمالا يحتقرها الرجل الشرقي ويأنف من تأديتها ، ولو اردنا ان نكون نزيهين لاتفقنا على انها اعمال تافهة ، ومن ثم فان اقتصار المرأة عليها قد ادى تـدريجياً الى ان تهبط قيمتها في عيني الرجل . ثم تعقد الموقف ففقدت ثقتها بنفسها .

والتاريخ يمدنا بادلة تكفي لان تجعلنا نميل الى الاعتقاد بان احتقار المرأة ليس اصيلا في المجتمعات العاملة ، وانما هو مظهر انحلال في المجتمعات المتدهورة . وذلك لان المجتمع الفتي الذي يعمل على بناء كيانه يضطر المرأة الى ان تشتغل في الميادين كلها : في الحقل وفي المنزل والسوق وحتى ساحة الحرب . وهذا يمنحها قيمتها الطبيعية . ومما نلاحظه ان الشعوب البدائية كانت تصل حتى الى تأليه الاناث وقد حفظ التاريخ اسماء كثير من الآلهة المؤنثة التي عبدتها هذه الشعوب . وهذه نقطة تلفت النظر وتؤيد فكرتنا ، فالاله فيما يلوح لم يكتسب صفته المذكرة الا حينما تمدن الانسان وكون المجتمعات .

وهكذا ينتهي اختصاص المرأة بالعمل المنزلي الى **قصورها العاطفي واسرافها في الاناقة وسلبيتها** . ومن ثم فنحن اذا اردنا نساء مواطنات اكمل عواطف واقل سلبية فلا بد لنا ان ندرس موضوع العمل دراسة جدية لا يمازجها الهزل ولا السخرية . ان التوزيع الحالي يحدث تأزماً اجتماعياً مستمراً ، هذا فضلا عن ان هناك اسباباً علمية تجعل التوزيع الحالي غير مقبول نظرياً .

فمن الوجهة البايولوجية يتضح لنا ان قسر المرأة على العمل المنزلي يضر بقواها الفيزيولوجية ضرراً مباشراً ، وهذا لان هذه الاعمال تستند اجمالا الى اليدين وحاسة التذوق دون سائر الحواس والاعضاء ، فهي لا تنمي ذهناً تركيبياً ولا تتطلب مرونة عاطفية او تكيفاً نفسياً . ومن ثم فهي ، بهذا الاعتبار ، ليست خير ما يمكن للجسم الانساني . ونحن نلح على التنبيه الى ان هذا ليس خسارة فحسب وانما هو مضر . فالطبيعة لا تخلق امكانيات يسهل على المجتمع ان يعطلها فوق حاجاته الشكلية ، وكل طاقة ركبت فينا تتضمن حاجتها الى ان تعمل وتنمو والا اضرت بالجسم . يضاف الى هذا ان تنوع الحاجات الانسانية يتضمن تنوع القدرات على العمل ، وما دامت الطبيعة قد منحت قدرات فهي تحتاج الى تمرين هذه القدرات وليس ابغض الى الحياة من التخصص الكامل الذي يخالف خط النمو لانه يضخم قيمة طاقة خاصة ويحدث عزلاً في الوظائف الجسمية . والحق ان مرض التجزيئية يتغلغل الى اعماق انفسنا فيصيبنا في صميم حياتنا العضوية .

اما من وجهة علم الاجتماع فان الاعتراض يتخذ شكلا آخر . فاذا كان المجتمع قد وجد لحماية الافراد فكيف يصح ان تُقسَر ملايين من النساء اللواتي يرغبن في العمل خارج المنزل على العمل في داخله؟ اننا نكرر القول بان المجتمع في هـذه الحالة يخون افراده ويتخلى عنهم . فاذا قال رجل الاجتماع المتوسط مجيباً على هذا الاعتراض بان المجتمع يعد قبول المرأة لهذا الوضع المزري تضحية نبيلة منها تحقق بها حفظ الاسرة من الانهيار ، قلنا ان هذا الجواب الطيب

يذكرنا بحكاية ذلك الرجل الذي عاد ذات ليلة الى منزله وانهمك في البحث تحت المناضد ووراء الابواب في جهد شديد . ثم ظهر انه يبحث عن مفتاحه ، وانه اضاع هذا المفتاح في الطريق ، وكان السبب في بحثه عنه في المنزل ان الطريق مظلم ولا سبيل الى البحث فيه .

ان نقطة الارتكاز التي يستند اليها رجل الاجتماع المتوسط هي عين النقطة التي يرتكز اليها هذا الرجل ، فالعلاقة واحدة بين امكانيات المرأة وشكل الاسرة من جهة ، وبين المفتاح الضائع ووجود الضياء ، من جهة اخرى . وليس يخفى ان البحث عن المفتاح ينبغي ان يرتكز الى عامل المكان دون ان يعتبر الضياء ، كما ان توزيع العمل في المجتمع ينبغي ان يرتكز الى سعادة الافراد دون ان يعتبر عوامل خارجية كشكل الاسرة .

والحل المعقول ان نعمل على ايجاد الضياء في المكان الذي ضاع فيه المفتاح لا ان نبحث عن المفتاح في المكان الذي يحتوي على ضياء . اي ان نعمل على ايجاد مجتمع لا تنهار فيه الاسرة اذا كانت المرأة محققة لطبيعتها ، لا ان نقسر المرأة على قتل طبيعتها حرصاً على الا تنهار الاسرة .

ان البحث عن المفتاح في الضياء امر يتجاهل ان للبحث غاية كما ان التضحية بالمرأة حرصاً على شكل الاسرة يتجاهل الغرض من الاسرة . وهذا لأن صاحب المفتاح الضائع وهو يبحث عنه في الضياء لن يعثر عليه على الاطلاق ، كما ان المجتمع الذي يضحي بالمرأة من اجل راحة الاسرة لن يصل الى راحة الاسرة .

٥

رأينا في الفصول السابقة ما ادت اليه التجزيئية من متاعب ومشاكل للفرد العربي . فقد احدثت فصلا قاطعاً بين الرجال الذين يملكون افكاراً بلا عواطف ، والنساء اللواتي يملكن عواطف بلا افكار . وقد رأينا ايضاً مدى نسياننا لغاية المجتمع الاساسية التي هي (الانسان) حتى بتنا لا نبني المجتمع من اجل الانسان وانما نضحي بالانسان من اجل شكل قائم من اشكال هذا المجتمع .

ومن ثم فان اول حل نقترحه **ان ننظر الى الموضوع نظرة موحدة فلا نعتبر الاخلاق موضوعاً مثالياً وانما نربطها ربطاً مباشراً بحاجاتنا الانسانية ووظائف اجسامنا** . ولا نجعل للشكل القائم للمجتمع قيمة مقدسة بحيث نضحي بالانسان من اجله ، فالانسان هو القانون الذي ينبغي ان نلاحظه في بناء المجتمع والاخلاق . وبالتالي فان علمي الاخلاق والاجتماع ليسا علمين نظيريين يستمدان اسسهما من مصادر مثالية ، وانما ينبغي ان يمتزجا بعلم الحياة امتزاجاً تاماً .

ان المضمون الحرفي لحكمنا هذا يتضمن الدعوة الى شكل جديد من اشكال المجتمع ينظم الاخلاق تنظيماً عملياً واقعياً مستمداً من امكانياتنا الطبيعية . وقد تضعنا هذه الدعوة ازاء مشاكل محرجة ، غير ان هذا الاحراج انما ينشأ في ظل نظامنا الحالي فحسب ، وهو نظام يستند في اساسه الى اختلال كما يمكن

ان يستند كرسي يصنعه نجار رديء الى اعوجاج فادح في احد قوائمه ،بحيث لو اردنا اقامة ساق مستقيمة مكانها لانهار الكرسي كله . وهذا ناشيء عن ان تصميم الكرسي قد اخذ الاعوجاج بعين الاعتبار وعدل بقية القوائم بالنسبة اليه . ان هذه الحالة لا تجعلنا نحكم بان الاعوجاج شرط اساسي في تصميم كل كرسي ، فان من الممكن ان نصنع كرسياً آخر تكون قوائمه كلها مستقيمة . ومن ثم فان الانهيار انما يقع في حالة الكرسي المغلوط التصميم فحسب ، وهذه حالة تصبح فيها الاستقامة خطرة . ان الاستقامة لا تكون خطرة الا في وضع غير مستقيم ، شأنها في هذا شأن الخير الذي يلوح مخيفاً في وضعنا الحالي .

اننا نود في ختام هذا البحث ان نرفع ولو صوتاً واحداً يطالب بنظام اجتماعي مستقيم ، لا ينشأ فيه الانهيار عن غيرعوامل الانحراف والشذوذ ، نريد مجتمعاً تتنفس فيه الطاقة الانسانية المبدعة وتخصب وتمرع ،مجتمعاً يرتبط فيه القانون والاخلاق والعمل جميعاً بالحاجة البشرية ، فهذا هو المجتمع الافضل الذي ينبغي ان نتطلع اليه . واذا كنا لا نأمل ان نبلغه سريعاً ، فيكفي ان تشتعل في اعماقنا هذه الثقة العريضة الراسخة باننا سائرون اليه . .

.. ولن يطول الانتظار ...

نازك الملائكة

نحو ثقافة عربية افضل

بقلم الدكتور قسطنطين زريق

في سبيل ثقافة عربية افضل ، لا بد لنا من ان نرسم الخطوط الكبرى للمجتمع العربي الافضل الذي نريده. فهذه المحاولة ضرورية لتوضيح الغاية وتحديد السبل اليها . ولذا فسأجمل صفات المجتمع العربي المنشود بصفتين هما ، في نظري ، شاملتان اساسيتان .

اولاهما : **انه مجتمع قادر على البقاء** . فالمجتمع الانساني الحاضر منقسم على ذاته ، قد توصل بفضل الجهد العقلي المتتابع خلال العصور الى تحقيق قدرة مادية هائلة . ولكن الاطماع والاهواء البشرية ظلت ، في الاكثر ، على ما كانت عليه . وهي اليوم تستخدم هذه القدرة المادية الفائقة في سبيل التحكم والاستئثار ، تحكم افراد وجماعات بافراد وبجماعات اخرى ، طبقات كانت هذه وتلك ام طوائف ام شعوباً . وغدت بعض المجتمعات في خطر ، خطر استئثار المجتمعات الاقوى بمواردها ، وتوجيه مقدراتها ، واستغلالها لاغراض خارجة عن ذاتها . وقد يقوى هذا الخطر احياناً فيصبح خطر زوالها كمجتمعات ذات صفات معينة وحقوق في الحياة الحرة الكريمة .

والمجتمع العربي الحاضر محاط بأخطار من هذه الانواع المختلفة . فهو يعاني صنوفاً من الاستئثار والاستغلال تنزلها به مجتمعات اقوى منه مادياً وعقلياً ، وهو معرّض بصفة خاصة لاطماع الصهيونية المتحفزة التي اغتصبت جزءاً ثميناً من ارضه فأجلت اهله

عنه وعمدت الى إحكام قواعدها فيه ، متطلعة الى الاجزاء الاخرى بعين ملؤها الشهوة ، ومعدّة العدة لاغتصابات جديدة في المستقبل القريب والبعيد . فمن ضرورات المجتمع العربي ، اذا اراد ان يكون اصلح وافضل ، بل اذا رام مجرد البقاء ان يكون قادراً على حماية ذاته من هذه الاخطار ، وان يولد في نفسه المناعة المادية والمعنوية ليتقي اي هجوم جديد ، والقوة النضالية ليستعيد ما فقد من إرثه القومي وليتحرر من ضروب الاستغلال التي يخضع لها الآن.

ولكي يتمكن من حماية نفسه وضمان بقائه يجب عليه ان يحسن استغلال موارده. وقد انعم الله عليه بموارد غزيرة تتنافس المجتمعات الاقوى في السيطرة عليها . وهي كفيلة ، اذا توفرت له القدرة على استثمارها وحسن التصرف بعوائدها ، بان تجهزه التجهيز الضروري لصيانة كيانه . وهذا التجهيز لا يكون مادياً فحسب ، لان استغلال هذه الموارد يفترض نوعاً من التطور العقلي والتماسك الاجتماعي ، يكوّن بذاته اداة فعالة لدفع الخطر والحفاظ على النفس.

على ان القدرة على البقاء ليست في ذاتها الغاية المنشودة ، ولا تكفي لتكوين مجتمع عربي افضل او فاضل . فلكم قام في التاريخ من مجتمعات استطاعت ان تحافظ على نفسها اجيالاً عديدة ، بل تمكنت من بسط نفوذها ومد سلطانها ، ولكنها عجزت عن ان تتميز عن ذاتها تميزاً ذاتياً جوهرياً . ولذا فالصفة الثانية والاهم للمجتمع العربي المنشود هي ان يسمو فوق مجرد القدرة على البقاء، فيغدو **مستحقاً للبقاء وحرياً به** .

قد يقول البعض ان استحقاق البقاء امر لا يحتمل الجدل. فلقد

جاهدت شعوب البشرية وقادتها جهاداً مستمراً لكي يصبح حق كل شعب في الحياة والاستقلال والتقدم مبدأ معترفاً به ، وها هي النظم الدولية تجاهر بهذا الحق ، وها هي الشعوب المتخلفة تستند اليه للتحرر من قيودها ، وتسلم مقدراتها . اجل ، ليس في هذا من شك على صعيد المبدأ العام والقانون . ولكن ثمة صعيد اعلى يجب ان توضع القضية عليه : هو مقدرة مجتمع ما على حسن استخدام هذا الحق بالمساهمة في تنمية القيم الانسانية وهي غاية الحياة ومقصد الوجود . ان التاريخ حكم عادل اذا استنطقناه اعلمنا الى اي حد كان كل شعب من الشعوب في الماضي حرياً بالبقاء، بل الى اي درجة لا يزال باقياً فينا فعلاً ، لان جوهر المدنية الحاضرة انما هو خلاصة العناصر الباقية في المدنيات السالفة .

ولاستحقاق البقاء ، بهذا المعنى الاخير ، مقياسان رئيسيان : اولهما مقدار ما يوفر المجتمع لافراده من كرامة . والكرامة تصدر عن الحرية ، الحرية من الخوف : خوف الجوع ، والمرض؛ والحرية من المتحكم : سواء أكان المتحكم من ابناء المجتمع او من خارجه ، والحرية من الوهم والشهوة وحب الاثرة . فهذا المقياس يقتضينا ان ننظر في مستوى الشعب المادي ، ومقدار تخلصه من سلطة الطبيعة وتمتعه بنعم الحضارة ، وتغلب افراده على الامراض والاوبئة وتميزهم بالصحة الجسدية ، وانتشار المعرفة بينهم ، وتحررهم من الظلم والتعسف والاستئثار ، ووراء هذا كله اعتراف المجتمع بكرامة الشخصية الانسانية ، وسعيه لتحقيق هذه الكرامة لافراده وجماعاته . ولعلنا اذا نظرنا الى المجتمعات الانسانية على ضوء هذا

الاعتبار ، ووزناها بهذا الميزان، امكننا ان نتبين مدى استحقاقها للبقاء ، واهليتها للحياة .

اما المقياس الثاني ، فهو مقدار مساهمة المجتمع في الحضارة الانسانية. وما هذه الحضارة سوى نتاج الجهد الانساني لاكتشاف الحق وتوفير الخير والجمال . والمجتمعات الانسانية تختلف في نوع مساهمتها في هذا النتاج . فهي تظهر على مسرح التاريخ وتمضي ، ولا يبقى منها الا ما تبدع وتعطي . ولذا فان هذه المساهمة منها ليست مقياساً لاهليتها للبقاء فحسب ، بل هي كذلك ، كما قلت ، مقياس لمدى بقائها الفعلي : لعدد الخيوط التي حاكتها في نسيج المدنية الانسانية ، ولقيمة هذه الخيوط .

هاتان الصفتان العامتان ـ القدرة على البقاء واستحقاق البقاء ـ تنطويان على جميع المعاني التي نتطلع اليها في مجتمعنا العربي المنشود. واني اذا جابهت الحقائق عارية صريحة خرجت بنتيجة تهزني من اعماقي : هي شكّي بمقدرة مجتمعنا هذا على البقاء ، بل باستحقاقه للبقاء . اقول هذا دون النظر الى العوامل التاريخية التي ادت الى وضع المجتمع الحاضر ، ودون ان احاول تعليل الامور بردها الى اسبابها وعواملها. اقوله تقريراً لواقع مهما كانت مقدماته ومكوناته. اقوله لننتبه اخيراً من التخدر الذي اعتدنا ان نركن اليه ، فنجابه الخطر على حقيقته ونتبين الفارق الجسيم بين ما نحن عليه وما يجب ان نكون . اقوله وان كنت اعلم ان البعض سيثور عليه، ويرى فيه تثبيطاً للهمم، واضعافاً لايمان الامة بنفسها . اقوله لان النكبة التي منينا بها ـ النكبة التي لم نعها بعد حق الوعي ـ تفرض علينا ،

قبل كل شيء ، الصراحة في مجابهة الواقع ، والجرأة على ان نرى ذاتنا كما نحن وان ندين نفسنا قبل ان يدينا الآخرون .

*

والآن ، بعد ان رسمنا صورة عامة للمجتمع العربي المنشود ، لنتساءل ما نوع الثقافة التي يتميز بها هذا المجتمع . ان الحياة الانسانية وحدة مترابطة الاجزاء متشابكة القوى. والثقافة تتفاعل وعوامل الحياة الاخرى ، مؤثرة فيها ومتأثرة بها. فهي ، اذا صح جوهرها وصفا كيانها ، عامل فعال في خلق المجتمع الجديد. وهذا المجتمع يعمل بدوره ، بما له من حيوية سياسية واقتصادية واجتماعية ، في تنمية الثقافة وتوفير ثمارها . وكما رسمنا الخطوط الكبرى للمجتمع المنشود ، فلنحاول ان نتصور الصفات العامة للثقافة التي تميزه ، الثقافة الناتجة عنه الفاعلة فيه .

تتميز هذه الثقافة اولا **باساسها الشعبي الواسع** . ولا اخال ان هذا يحتاج الى كثير من الايضاح والتبيان. فلقد مضى الزمن الذي كانت الثقافة محصورة فيه بفئة محدودة من البشر ، بينما تعيش الجمهرة الغالبة في ظلام من الجهل دامس . ان الاساس الشعبي اصبح واجباً لان المجتمع الحديث قد اعترف للمواطن والانسان ـ كل مواطن وكل انسان ـ بحقه الصريح في التعلم والتثقف . نصت على هذا دساتير الامم وقوانينها ، واعلن في وثائق حقوق المواطن والانسان ، بعد ان جاهدت في سبيله اجيال من المفكرين والمصلحين ومن جماهير الشعوب المختلفة . وهو حق مشتق من الاعتراف بقدر الشخصية الانسانية ، وكرامتها المستمدة من تحررها. فمن واجب

المجتمع ان يؤهل افراده لتحقيق هذا التحرر وتلك الكرامة ، بفسح المجال لهم للتعلم والمشاركة في الميراث الثقافي .

والأساس الشعبي الواسع ضروري كذلك لضمان بقاء المجتمع وتقدمه . فالمجتمع يحتاج ، في سبيل البقاء والتقدم ، الى حسن استغلال موارده وتنظيم ذاته . وقد يعتقد البعض ان استغلال الموارد يأتي عن طريق ادخال الآلة الحديثة . على ان هذه الآلة تظل عاجزة اذا لم يكن وراءها من يحسن استخدامها . ولذا كان للعنصر البشري المقام الاول في العمل الانتاجي ، ونحن اليوم نرى الامم تتمايز بدرجة رقي اخصائييها وعمالها ، وبما لهم من اثر في انتاجها القومي .

ثم ان المجتمع يحتاج الى تنظيم منافع هذه الموارد لتأتي باكبر فائدة ممكنة ، والى ضبط علاقات افراده وجماعاته بعضهم ببعض . ولقد اثبتت التجربة الانسانية ان خير تنظيم للكيان الاجتماعي هو الاسلوب الديمقراطي . على ان هذا النظام يقتضي من عامة افراد الامة قدراً من الثقافة يسمح لهم بحسن اختيار الحاكم ، ونقده ، وردعه عند الاقتضاء . وعندما لا يتوفر هذا الاساس الشعبي الواسع المتين ، نرى النظام الديمقراطي يخفق في بلوغ غايته وتحقيق قابلياته .

وهذا الاساس نفسه ضروري لنمو الثقافة . فالانتاج الثقافي هو حصيلة جهد الموهوبين الجادين من الناس . والموهوبون لا ينحصرون في طبقة معينة ، بل يبرزون من مختلف طبقات المجتمع لو اتيح لهم المجال للظهور . ولا يكون النتاج الثقافي حياً متجدداً

متزايداً الا اذا غذي بالمواهب والجهود تنصب فيه من منابع المجتمع المختلفة ، فتقوي فعاليته وتوسع اثره وتزيد في قيمته ورونقه .

هذه هي الصفة الاولى للثقافة في المجتمع العربي المنشود . اما الثانية فقد اشرنا اليها بايجاز في معرض حديثنا عن الاولى ، ولكن لابد من توجيه النظر اليها بالذات وبسطها بشيء من التفصيل . **وهي ان الثقافة تتجاوب وحاجات المجتمع** . فحملتها ـ من ادباء وعلماء وفلاسفة ورجال تنظيم وحكم ـ يحسون هذه الحاجات بل يحيونها ، ويأتي انتاجهم ملبياً لها . ورجل الثقافة الحق مهما تجرد عن محيطه ، وعني بالمشاكل الانسانية الخالصة ، لا بد من ان يبقى متصلاً بمجتمع معين ، وان يكون لهذا المجتمع اثره فيه وان يكون هو عاملاً فعالا في تطور المجتمع وتقدمه . لا بد له من ان يشارك ابناء مجتمعه آلامهم وآمالهم ، وان يبين لهم بطريقته الخاصة سبل الخلاص ومناهج التقدم .

ويهمني ان الفت النظر هنا الى نوع معين من الثقافة له صلة وثيقة بحاجات المجتمع : هو الثقافة العملية والاختصاصية . واذ افعل ذلك يتسع معنى الثقافة هنا ، ليشمل ، كما يشمل في مناحي اخرى من هذا الحديث ، التربية والتعليم . ولقد ذكرت ان المجتمع العربي المنشود مجتمع له القدرة على البقاء ، وان هذه القدرة مرتبطة بحسن استغلاله لموارده . فهو ينكب على الموارد مستثمراً اياها ابلغ استثمار لكي يضمن وسائل الدفاع عن نفسه ، اذ انه محاط بمجتمعات قد سبقته في هذا المضمار

فجهزت بذلك قوة تهدده ، ان لم يقابلها بما يماثلها او يفوقها . وهو يقوم بهذا الاستثمار ايضاً ليكفل الوسائل المادية الضرورية لرفع مستوى افراده وتلبية حاجاتهم في الصحة والتعليم واسباب العيش .

هذا الاستثمار يقتضي من المنظمين له والعاملين فيه ثقافة اختصاصية تمكنهم من فهم الطبيعة والسيطرة عليها . وهذه الثقافة على درجات مختلفة تبدأ من الثقافة العملية البسيطة التي يحتاج اليها الفلاح في زراعته ، والعامل في صناعته ، وتمتد الى الثقافة الاختصاصية المعقدة التي تؤهل صاحبها للانشاء والابداع والتنظيم . ولا ريب في ان هذه الثقافة الاختصاصية هي اهم عامل في تجهيز القوة المادية التي يتطلبها المجتمع للحفاظ على كيانه وتحسين هذا الكيان .

والتجهيز لا يقوم على استثمار الموارد فحسب ، بل على حسن توزيع خيراتها ، وعلى صحة تنظيم العلاقات القائمة في المجتمع . وهذا ايضاً يقتضي معرفة اختصاصية في الاقتصاد والصحة والقضاء والادارة والتربية وسواها من وجوه النشاط الاجتماعي . فلقد غدا كل من هذه الوجوه موضوع علم ، بل علوم معقدة ، ويجب الا يقبل عليه الا من اعد له عدته وتسلح بالمعرفة التي تمكنه من الوقوف على اسراره وضبطها وتوجيهها الى الغاية الصحيحة .

واشير هنا بصفة خاصة الى ناحيتين من نواحي هذه الثقافة الاختصاصية الضرورية للاستثمار والتنظيم ، واثرها في حياة المجتمع . الاولى انها تهيء الفرد او المواطن لعمل منتج . وهذا العمل

– علاوة على ما فيه من فائدة للمجتمع – يعزز كرامة الفرد ، ويطمئنه الى ان المجتمع بحاجة اليه ، والى انه يقوم بعمل مفيد له ولسواه . فليس اثقل على النفس ، واشد ايلاماً ، وابعث على اليأس وفقدان الكرامة من ان يشعر المرء بان مجتمعه في غنى عنه وان الثقافة التي تثقف لا تؤهله لعمل يضمن عيشه او يفيد الآخرين . ولا شك ان اكثرنا قد لمس هذا الشعور عند الكثيرين ممن جاوزوا الدراسة الثانوية او الجامعية عندنا ، واكتشفوا بالاختبار المرير بعد الشقة بين عدتهم الثقافية وحاجات بلادهم .

اما الناحية الثانية فهي ان المجتمعات الحديثة تقوم في اكثرها على هذه الثقافة الاختصاصية وتتنافس فيما بينها في القدرة على الطبيعة ودقة تنظيم الحياة الاجتماعية ، فهما مصدر القوة ، ومبعث قابليات التقدم . وهي تنفق الاموال الهائلة وتقوم بالتضحيات العظيمة لتعزيز العلوم التطبيقية ، سواء بما تنشئه من معاهد التعليم الفني بدرجاته المختلفة او بما تقيمه من مؤسسات البحث والتنقيب في شتى نواحي الانتاج والتنظيم . وان المتتبع لتطور التربية والتعليم في البلاد الغربية ليلاحظ مدى الاقبال المتزايد على المعاهد الفنية والاختصاصية ، وما تبذله الدولة والجماعات الخاصة لدعم هذه المعاهد توصلاً الى تجهيز المجتمع بالفنيين القادرين على استثمار موارده وتنظيم شؤونه . وقد اصبحت كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية موضوع اختصاص ، بل اختصاصات ، تقتضي فنيين من مختلف الانواع لضبطها وتنظيمها ، ومن واجب السلطات القائمة على شؤون التربية اعداد هؤلاء الفنيين واخراجهم

لخدمة المجتمع .

اما مؤسسات البحث فحدث عنها ولا حرج . فهي تزيد وتتسع يوماً بعد يوم : ترعاها الحكومات ، والصناعات ، والوقفيات الخاصة ، او الافراد او الجماعات العارفون قدر البحث واثره في حياة الامم ، كل ذلك ايماناً من القائمين على الامر ، ومن الرأي العام عموماً ، بان المعرفة العملية الاختصاصية المتراكمة هي السبيل الوحيد للتقدم في استثمار الطبيعة وتنظيم المجتمع . وليس من الضروري دوماً ان تأتي هذه المؤسسات بنتائج عملية سريعة ، فقد تسلك في بعض الاحيان سبلاً في البحث بعيدة عن الحاجة الملحة ، فلا يخشى القائمون على امرها ، بل يظلون يغذونها بالمال والرجال ، لتيقنهم من ان البحث عن الحقيقة لن يخطيء في النهاية بل سيؤدي حتماً الى زيادة في القدرة والوعي ، وامكانات التقدم .

وهذا يؤدي بنا الى الصفة الثالثة للثقافة التي يجب ان نتطلع اليها في المجتمع العربي المنشود : هي ان هذه الثقافة **تقوم على الايمان بالعقل وبالحقيقة التي يكشف عنها** . فالعقل هو القوة المحققة المنتظمة المتراكمة المكونة للتقليد الايجابي المستمر في الحضارة البشرية . العقل عدو الوهم والانخداع ، والتعصب والخداع . انه لا يفتأ يجوب الآفاق سعياً وراء المجهول ، حتى يكشف عنه ويجلوه للعيان . انه لا يكل عن نقد ذاته وسواه الى ان يقف على الحقيقة . انه بطبيعته منتظم وناظم ، يتدرج خطوة فخطوة ، ويربط حلقات المعرفة بعضها ببعض . قد يخطيء بعض الاحيان او ينحرف ولكنه قمين باكتشاف الضلال والعودة الى الطريق

السوي . وجهده جهد متراكم يعزز اللاحق منه السابق ويغذيه ويدفع به الى الامام .

من اجل هذه الصفات الذاتية كان العقل ، كما قلت ، الناظم لعقد النتاج الحضاري البشري، والقوة الباعثة على التقدم الصحيح . والثقافة التي ننشد يجب ان تكون ثقافه تحترم العقل وتخضع له ، وتؤمن به ، وتسير على هديه في اكتشاف الحقيقة ، والتعلق بها دون سواها ، وقبول احكامها مهما كانت قاسية . فهذا هو السبيل الوحيد للتقدم الحقيقي . وعليه يجب ان تتمشى ثقافتنا المرجوة اذا اردناها ثقافة حية خلاقة لمجتمع حي خلاق .

اما الصفة الرابعة لهذه الثقافة فهي **تأصلها بماضيها الايجابي** . فكل ثقافة حية وحدة مترابطة ضمن وحدة الثقافة الانسانية الشاملة، وهي تمتاز عن سواها بنوع تطلعها الى الحقيقة وتبصرها اياها ، وبما تبدعه من اشكال خير وجمال . فحري بها ان تظل واعية لماضيها، مستمدة من هذا الماضي القوة والايمان ، ومنمية الارث الذي يتناقله مجتمعها جيلا بعد جيل .

على ان ايمانها هذا لا يؤدي بها الى الانخداع ، لأن ايمانها بالعقل والحقيقة اشد واقوى . وهي تقبل احكام هذين على ماضيها، قبولها لأحكامهما على حاضرها. ولذا لا تتمسك الا بما يجوز امتحان العقل، اي بما هو بدوره من نتاج العقل. فالعقل يغتبط بالعقل ويتحد فيه، ويكره كل ما عداه . لذا قلت ان ثقافتنا المنشودة متأصلة بماضيها **الايجابي** : اي بما في ذلك الماضي من نتاج عقلي ، ومن ابداع جمالي وادبي وروحي . وتأصلها هذا لا يفيد معنى التعصب ، لأن هذا

المعنى يبدده فعل العقل الحي الذي فرضنا انه منبث في طيات هذه الثقافة وباعث لها . ولا يعني التلفت الدائم الى الوراء ، لان الثقافة الحية ثقافة متطلعة الى الامام ، جوابة للآفاق ، مغامرة في ميادين العقل والروح ، لا تأخذ من الماضي الا ما يوحي ويسند ، شأنها في هذا شأن الثقافة الماضية ذاتها ، التي انما نمت وازدهرت عندما غامرت واقتحمت ، وسعت الى الحق حيث كان . فلما قعدت عن هذا السعي ، واكتفت بما انتجت ، وغلب فيها الحرف على الروح والنص على العقل ، ضعفت وانحلت واصبحت عاملًا في ضعف المجتمع وانحلاله .

وهكذا تكون الثقافة المنشودة **متفتحة لخير ما انتجه الانسان في خلال جهاده التاريخي** . وبذا تتم لها صفة اخرى من صفاتها الاساسية . فلئن كان لكل ثقافة ميزاتها الخاصة ووحدتها ، فان الثقافات كلها تلتقي في ثقافة انسانية شاملة . ذلك ان وراء المواطن وابن المجتمع الانسان بذاته الاصيلة : الانسان بتلمسه الحقيقة وانحرافه عنها ، بتساميه الى الاعلى وانجذابه الى الادنى ، بايمانه وخوفه واطمئنانه وقلقه ، بألمه واماله وحزنه وفرحه ، بتجبره وانكساره ، بجماله وقبحه ، بامكاناته وحدوده . هذا الانسان قد جاهد الطبيعة ، وجاهد نفسه بظروف واشكال وازمنة مختلفة ، فتولدت عن هذا الجهاد قيم جمالية تتمثل في الرائع من الادب والتصوير والنحت والموسيقى وسواها من فنون التعبير ، وقيم عقلية تبدو في ما اكتشف من حقائق الوجود وفي الانتظام العقلي المؤدي الى هذا الاكتشاف ، وقيم خلقية تتجسم في ما تسامى اليه

من مراقي الخير ، وما حقق منه فرداً ومجموعاً ، وقيم روحية في تساؤله عن نفسه وعن مبدعه وفي تعطشه الى الله يخافه اولاً ثم يلجأ الى رحمته وغفرانه ، ويجد خلاصه في تسليم نفسه اليه والركون الى محبته الشاملة التي لا تدانيها محبة .

ان الثقافة المنشودة لتحرص على هذه القيم ، وتسعى الى تمثلها وتنميتها دون تردد او خشية لأنها تعي انها تؤلف في مجموعها خلاصة الحضارة الانسانية ، وليس للثقافة الحية الفاعلة ان تنكفىء على نفسها ، وتنكمش في صدفها ، وتقطع صلتها بالماضي الفاعل من هذه الحضارة . انها ان فعلت ذلك اختنقت وخنقت معها مجتمعها ، فلم يبق هذا المجتمع ولم يكن مستحقاً للبقاء .

على ان هذا التفتح للحضارة الانسانية ليس سوى خطوة لعمل الثقافة الحية الحقيقي ، وهو **مساهمتها الفعلية في هذه الحضارة**. ان هذه المساهمة هي الصفة المميزة الأخيرة للثقافة المرجوة تتم بنتيجة الصفات الخمس السابقة التي ذكرناها ، وبها تبلغ الثقافة غايتها وتؤدي رسالتها .

والانتاج الحضاري هو ابداً من عمل الأفراد : اولئك الذين يؤهلهم للابداع استعدادهم الفطري وجهادهم العقلي والروحي . فعلى المجتمع ان يكتشف هؤلاء الموهوبين ويرعاهم ، ويفسح لهم مجال الانتاج . ان **وراء كل حضارة قلة مبدعة من الناس : قلة تتميز عن الكثرة لا بالمال ، او الجاه ، او القوة المادية ، او الزعامة الشعبية ، بل بالاستحقاق الذاتي : طبيعة وكسباً ، قلة تحقق القيم وتعممها في المجتمع ، قلة تعمل لا لذاتها بل للغير ، قلة لا تتعالى**

ولا تتجبر ، بل تحب وتخلص وتعطي ، قلة متآلفة ، متعارفة ، منها تنطلق قوى التقدم ومجاري الانبعـــاث ، ومصادر الخلق والابداع .

لقد اصبح من نافل القول ان نردد ان اثر اي مجتمع انساني هو في قيمة انتاجه الحاضري ، فالتاريخ ابلغ شاهد على ذلك . ولكن هذه الحقيقة لم تتأصل بعد في نفوسنا، ولم تنبث في كياننا. على اننا نبغي ان نتلمس الطريق الى مجتمع عربي افضل . فلنثق بان فضل هذا المجتمع يكون بنسبة ما نحقق من هذا الانتـاج يؤديه الموهوبون الجادون من ابنائنا فيخلدون ويُخلِّدون ، ويبقون ويبقى معهم مجتمعنا ، على تعـــدد السنين والاجيال ، غذاء دائماً وكنزاً متزايداً للانسانية جمعاء .

*

والآن بعد ان لمحنا الخطوط الكبرى للمجتمع العربي الافضل وتأملنا الصفات التي تتميز بها ثقافته ، بقي علينا ان نتبين الخطى المقتضاة والواجبات المفروضة لتكوين هذه الثقافـــة المنشودة للمجتمع العربي المنشود .

من هذه الواجبات مـــا هو ملقى على عاتق الدولة وارباب الحكم ، ومنها ما يتعلق بالشعب عموماً ،ومنها ما يسأل عنـــه رجال الثقافة بصفة خاصة .

اما الدولة ومن دار في فلكها الاعلى من القائمين على الحكم او الطامعين فيه فواجبهم الاول صيانة حرمة الثقافة . اذ الثقافة انبل وارفع واقدس من ان تكون وسيلة لغاية . العقل ، والروح ،

والشخصية الانسانية المنطوية على امكانات الحرية والمسؤولية والكرامة – هذه هي غاية الغايات : لا تستهان بل تحترم ، لا تستخدم بل تخدم ، لا تستباح بل يركع على عتبتها . ان الحاكم او السياسي الذي يتخذ من التربية والتعليم او اي شأن آخر من شؤون الثقافة سبيلاً لتحقيق غرض شخصي او حزبي – كأن يسعى لتسليم مهمة التعليم لمن هو غير جدير بها ، او لاستغلال المدارس لتمكين نفوذه ومحاربة اعدائه ، او لاثارة الطلاب في سبيل غاية حزبية او مطمع محلي ، او كأن يعمد لابتياع الاقلام من اجل شهرة ، او لتسخير المواهب وتحقيرها – ان مثل هذا الحاكم او السياسي ليطعن امته في الصميم ، ويقوض صرح بنائها باهانته جوهر الفكر والثقافة ، وتدنيسه حرمة العقل والروح . تعالت هذه القيم عن ان تكون مطية لطامع ، او العوبة بيد عابث ساخر ، وساء فأل امة ينحط ارباب الشأن فيها الى هذا الدرك !

ولنا في تاريخنا العربي اسوة حسنة . فهو مليء باخبار التجلة والرعاية التي كان يبذلها الخلفاء لارباب العلم ومؤسساته .

وينتج عن هذا الاعتبار واجب الدولة الثاني : وهو بذل المال وتوفير الوسائل لنشر الثقافة الصحيحة وتوسيع اساسها الشعبي . ولا نكران ان اكثر الدول العربية تسعى اليوم جهدها تحت ضغط الرأي العام المتزايد ، للقيام بهذا الواجب بما تنشىء من مدارس ابتدائية وثانوية وبما تخصص من اموال في سبيل التعليم العام . غير ان هذا التعليم لا يزال عاجزاً عن تلبية حاجات الامة . فهو ، في اكثره ، تلقين وحشو من المعلم ونقل وترديد

من الطالب . يقر بعيوبه الأساسية رجال الدولة والقائمون على شؤون التعليم والرأي العام ، ولكن جهود الاصلاح ما فتئت بطيئة محاطة بالاشواك والعراقيل .

ليس هنا مجال التبسط في نواحي الاصلاح الواجب لاهداف تعليمنا ونظمه ومناهجه توصلا الى انشاء الثقافة المرجوة . ولكني اشير اشارة عابرة ـ الى ثلاث من هذه النواحي اعتبرها رئيسية : الاولى ـ تعزيز التعليم المهني والاختصاصي على مختلف درجاته . فلقد ذكرنا ان في مقدمة حاجات المجتمع العربي للمحافظة على كيانه والتقدم نحو غدٍ افضل تنمية موارده الطبيعية وحسن تنظيمها وضبط شؤونه الاقتصادية والاجتماعية . وواضح انه لا يستطيع توفية هذه الحاجات باخراج المئات والالوف من الشبان والشابات العاجزين عن القيام بعمل انتاجي ، وباتباع نظم تعليمية تشجع القروي على هجرة قريته وتدفع به وبالمدني الى سلوك سبيل التوظف او هجرة الوطن . ونحن اليوم نعيش في عصر يقوم على التكنيك والفنون العملية ، فكيف يمكننا ان نقف في وجه اعداء مجهزين احدث جهاز ومسلحين انفذ سلاح ، اذا لم نولد القوة التكنيكية الكافية لاستثمار مواردنا وضبط شؤوننا ، على ادق ما تفرضه الحياة الحديثة؟ان الكلام ليطول في هذا الموضوع. فلأوجز مؤكداً انه لجرم قومي في حق الاجيال الحاضرة والمقبلة ان نمضي في ما نحن عليه عموماً في البلاد العربية من تعليم نظري غير متجاوب وحاجات حياتنا في الانتاج والتنظيم وصون الكيان.

اما الناحية الثانية فهي اصلاح مناهج هذا التعليم ليتحول عن

حشو الذاكرة وتلقين المعلومات ، الى تقوية المدارك العقلية بالاستنتاج والاستقراء ، والتنشئة على الاستقلال الفكري وتقدير القيم الاخلاقية ،وتنمية الشخصية الذاتية والحس بالكرامة القومية والانسانية. ان هذا الاصلاح يقتضي تبديل مفاهيمنا في هذا الميدان تبديلًا اساسياً من التلقين الى التعليم ، ومن التعليم الى التربية ، التربية الفعلية ـ لا الانفعالية ـ المنمية شخصية الفرد والمواطن انماء منسجماً متزايداً .

على ان هذا كله مرتبط بالناحية الثالثة ،وهي اهم هذه النواحي بل نقطة انطلاق اي اصلاح . واعني بها اعداد المعلم الصالح . فرفع مستوى التربية لتصبح اداة فعالة في تكوين الثقافة المنشودة منوط آخر الامر بالمعلم .النظم والمناهج لها اهميتها ، ولكن المعلم هو العامل البشري الذي يحولها مادة حية محيية او ميتة قتالة . ومن العبث ان نسعى الى تكوين الوحدة القومية عن طريق توحيد النظم والمناهج والامتحانات والشهادات اذا نحن لم نوجد المعلم البناء الشاعر بتبعته القادر على القيام بها . وايجاد هذا المعلم لا يكون بحسن اعداده فحسب ، بل بأن نضمن له عيشاً كريماً ، وحرمة مادية وادبية ، اذ كيف ينتظر منه ان ينشىء الجيل على الكرامة واحترام القيم اذا لم يكن هو نفسه مصوناً مكرماً ؟

ولننتقل الآن الى واجب ثالث من واجبات الدولة في سبيل تكوين الثقافة التي وصفنا ، وهو انشاء مؤسسات البحث والتنقيب ورعايتها وتعزيز شأنها . فلقد اصبح واضحاً لكل ذي بصر ان الامم لا تكون ارتجالا ، والمجتمعات لا تنظم اعتباطاً ، بل ان

وراء كل ناحيـــة من نواحي الانشاء والتنظيم الصحيحين ذخيرة علمية تجمع بالجهد المستمر ، المرعي من محيطه ، المتآلف المتعاون في داخله ، المحمي من السياسات المحلية والتقلبات العارضة . وان نظرة سريعة الى الامم المتحفزة في الغرب والشرق والى الصهيونية في الجنوب لتظهر باجلى بيان ما تبذله هذه المجتمعات من وسائل مادية ومن رعاية ادبية لدعم البحث العلمي ، سواء اكان موجهاً الى حل مشاكل عملية ملحة يجابهها المجتمع او كان حراً طليقاً لا يبغي سوى اكتشاف الحقيقة وتنمية الذخيرة العلمية القوميـــة والانسانية . الحق ان من يقف منـــا على مبلغ هذا البذل وعلى النتائج التي يؤدي اليها ليصغر وامته في عين نفسه وليرتعد فرقاً من حالة الضعف التي هو فيها بالنسبة الى القوة الهائلة الممثـــلة في هذه الذخيرة العلمية المتزايدة .

ومن واجبات الدولة رعاية الموهوبين من ابنائها : اكتشافهم وتمهيد سبل التثقف لهم ، وإمدادهم بالوسائل المادية والادبيـــة الميسرة للانتاج والابداع . ولقد ذكرنا ان الانتاج الحضاري هو آخر الأمر ، ابداع فردي تقوم به القلة المختارة من ابناء المجتمع .

ولقد مضى الوقت الذي كان فيه زاد العلماء خبزاً ومـــاء ، واصبح طريق الاعداد العلمي طويلا شائكاً ومتطلبات الانتـاج الفكري كثيرة عزيزة المنال . كذلك لم يعد من المعتقد ان الاديب لا يمكنـه ان يأتي بالروائع إلا إذا افتقر وشقي وصارع ظروف الزمان وحاجاته . **ولعل من اقوى اسبـــاب ضآلة الانتاج الثقافي في المجتمع العربي الحاضر ان رجاله لا يستطيعون**

ان يتفرغوا له ، بل يُضطرون الى كسب معاشهم من اعمال اخرى تستأثر بنشاطهم ووقتهم واعصابهم ولا تترك لهم متسعاً للانصراف الى العمل السامي الذي هيأتهم الطبيعة له .

ولعل البعض يتساءل : ما هي واجبات الحكومات العربية في تنمية العلاقات الثقافية في داخل هذا المجتمع تمهيداً لخلق الثقافة المرجوة ؟ والجواب عندي ان الحكومات تستطيع ان تكون اعظم فعالية واقوى اثراً في التوفيق بين سياساتها التعليمية ، ودعم الاتصال بين رجال الثقافة في البلاد العربية . ولكن عملها في هذا الميدان الاخير لا يتعدى بذل الوسائل المادية والسبل العملية لتعزيز هذا الاتصال . اما الاساس فهو العمل على تهيئة رجال الثقافة الصحيحة في كل من البلاد العربية . فاذا وُجد هؤلاء فانهم سيتعارفون حتماً ويتعاونون ، لان العقل يفرح بلقاء العقل ، والروح تسعى الى الروح ، والثقافة الخالصة لا تعدم طريقاً للوصول والاتصال .

هذه بعض واجبات الدولة وارباب الحكم . اما الشعب فواجبه ، من جهة ، ان يردع ذوي السلطة والطامعين فيها عن استغلال شؤون الثقافة لمآربهم الخاصة ويحثهم على صيانة حرمتها ومن جهة ثانية ان يساند جهودهم وجهود الدولة بصفة عامة لنشر التعليم وتعزيز الفكر والادب والفن . فلقد غدت اعباء دولنا العربية في هذه الميادين ثقيلة تنوء بها موازناتها ووسائلها ، فاذا لم يقبل ابناء الشعب على المشاركة في حملها سواء عن طريق تأدية حق الدولة من الضرائب او عن طريق النشاط الخاص الخارج عن

النطاق الحكومي ، فان سير القافلة سيكون بطيئاً وبلوغ المحجة عسيراً . ونخص بالذكر هنا الاغنياء الموسرين القادرين على البذل والامداد . قد يكون بين اغنيائنا من تبرعوا من مالهم الخاص لانشاء مدارس ، ولكن هؤلاء قلة ضئيلة بالنسبة الى مجموع هذه الطبقة في المجتمع العربي وامكاناتها . ثم كم بينهم من انشأ كرسياً في جامعة ، او مكن بعض الموهوبين من إعداد انفسهم وإكمال تخصصهم للابداع كل منهم في حقله ، او قدم جائزة حرية بالذكر لتنشيط ناحية من نواحي الأدب او الفن ، او فكر في تأسيس معهد للبحث مهما كان محدود النطاق ؟من منهم وقف مالاً يستثمر في هذه او امثالها من وجوه تشجيع الثقافة وتنميتها ؟ لقد آن الوقت ليشعر ذوو الثراء منا ان ثراءهم وديعة في ايديهم يجب عليهم اداؤها للمجتمع ، وان للثقافة نصيبها الوافر في هذا الاداء .

بقي اخيراً ، ولا اقول آخراً ، واجب رجال الثقافة انفسهم وهو واجب عظيم لان الأمر يتصل بهم اولاً ، ولأنه محكٌ لجدارتهم لحمل هذا اللقب واحتلال هذه المرتبة الرفيعة . وهم المسؤولون الأولون عن حفظ الامانة واداء الرسالة . فاذا طالبنا ارباب الحكم وابناء الشعب بحماية الثقافة وصيانة حرمتها ، فحري بنا ان نطلب هذا من رجال الثقافة انفسهم ، وان ننتظر منهم ان يكونوا اكثر من غيرهم حرصاً على المحافظة على هذه الوديعة وضمان استقلالها ونموها . فاذا هم استخدموا ما يحملون من ثقافة لتحقيق مأرب او خدمة غرض ، خانوا رسالتهم ولم يحق لهم ان يدعوا سواهم الى احترامها . واذا تبذلوا واهرقوا كرامتهم بين

ايدي ارباب السلطة والجاه ، كانوا هم اقوى الهادمين لصرح الثقافة الذي يسعى مجتمعهم لاقامته ، وضـــاع اي اثر نافع كان يرجى منهم . « وجه الرشيد الى مالك بن انس رحمه الله ليأتيه فيحدثه فقال مالك ان العلم يؤتى فصار الرشيد الى منزله فاستند معـه الى الجدار فقال يا امير المؤمنين من اجلال الله تعالى اجلال العلم فقام وجلس بين يديه ، وبعث الى سفيان بن عينية فأتاه وقعد بين يديه وحدثه فقال الرشيد بعد ذلك يا مالك تواضعنا لعلمك فانتفعنا بـه وتواضع لنا علم سفيان فلم ننتفع به . »

ان حفظ المثقفين لكرامتهم وكرامة الثقافة التي يمثلونهـا يقوم على مبلغ اخلاصهم لهذه الثقافة . لقد قلنـــا ان من حق المثقفين على المجتمع ان يضمن لهم عيشاً مرضياً ، ولكن من حق المجتمع عليهم ، بل من حق الثقافة ذاتها ، ان يخلصوا لهـــا ، فلا تكون لهم سبيلا لتجارة ، او اداة لجر مغنم ، او وسيلة لكسب نفوذ . الثقافة الصحيحة تقتضي النقاء من شوائب الشهوة والاثرة ، والتطهر من ادران التعصب والتخـاذل . المثقف الحق يقول مع الامام الغزالي « طلبنا العلم لغير الله فأبى ان يكون إلا لله » . الثقافة الصافية الواسعة كالمحبة التي تحـــدث عنها بولس الرسول ، تتأنى وتترفق ، لا تحسد ، لا تتفاخر ولا تنتفخ ، لا تُقَبّح ولا تطلب ما لنفسهـا ، لا تحقد ولا تظن السوء ، لا تفرح بالاثم بل تفرح بالحق ، تحتمل كل شيء وتصـدق كل شيء وترجو كل شيء وتبصر كل شيء ، انها لا تسقط ابداً .

ومن حق الثقافة على المثقفين الجد في طلبهـا والسعي الحثيث

لاستكمالها . هذه حقيقة اولية تغيب عن ذهن مدعي الثقافة عندنا . ما اشد كسلهم وما ارخص الوقت عندهم ، في حين ان الثقافة تتطلب الجد المستمر والجهاد العقلي الدائم لتظل حية نامية .

*

بهذه الجهود المشتركة المتآلفة تبذلها الدولة والشعب والمثقفون انفسهم تتولد الثقافة التي يتميز بها ، بل ينشأ عنها ، المجتمع العربي الافضل . اجل ! ان سبيل المجتمع العربي الافضل هو الثقافة : الثقافة المنبثة في صفوف الشعب ، المتجاوبة وحاجات المجتمع ، القائمة على احترام الحق ، المتأصلة في ماضيها الايجابي ، المشاركة في الحضارة الانسانية ، والمعطية لهذه الحضارة . بهذا النوع من الثقافة الحية الفعالة يتكوّن المجتمع العربي الحي الفعال ، المجتمع العربي القادر على البقاء ، الحري بالبقاء ، الباقي فعلًا في الارث الانساني المشترك .

قسطنطين زريق

نحو اقتصاد عربي افضل

بقلم الدكتور احمد السمان

ايها السيدات والسادة

ما استطيع الا ان اهنىء « جمعية المقاصد » على المواضيع التي اختارتها للبحث في هذه الحقبة الحاسمة من تاريخ العالم العربي فان البحث عن عالم عربي افضل ، في الثقافة والاقتصاد دليل على عدم القناعة بما كان ، وايذان بارادة الامة العربية شق طريقها نحو غايات سامية تتيح للمواطن العربي ان يتمتع بمستوى من العيش كريم .

ان بحثنا عن العالم العربي الافضل اقتصادياً ، يتطلب منا ان نجيب على اسئلة ثلاثة :

ما نحن ؟ ماذا صنعنا حتى الآن ؟ وماذا يجب علينا ان نصنع ؟

١ ـ ما نحن ، وما هي مكانتنا الاقتصادية ؟

نحن ، في الاصطلاح الاقتصادي الحديث ، بلد غير مستكمل النمو اقتصادياً ، وهذا الوصف هو الذي درجت عليه دوائر الامم المتحدة حين تود الكلام على البلاد المتخلفة عن ركب الحضارة الاقتصادية ثم اشفقت ان تكون كلمة « التخلف » جارحة كبرياء الشعوب ، فاطرحتها واخذت بكلمة « غير استكمال النمو اقتصادياً ... » ولا ينبغي ان نأسى لهذا الوصف ، اذ يشاركنا فيه ثلاثة ارباع سكان العالم ، فيشمل سكان آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية واجزاء كبيرة من اوروبا . وقد حاول كثير من

العلماء تعريف البلاد« غير المستكملة النمو Under developed Countries او Pays Sous Developpés » ونميل الى الاخذ بتعريف الاستاذ « واينر » من جامعة برنستن اذ يقول :

(البلاد غير المستكملة النمو : هي بـــلاد تملك ثروات غير مستثمرة ،تتطلب استعمال مزيد من رأس المال والعمل والموارد الطبيعية ، وذلك في سبيل كفاية حاجات سكانها وتمتعهم بمستوى من العيش الكريم) .

فاذا اردنا إعمال هذا التعريف فيما يتعلق بالبلاد العربية ، رأينا ان اقتصادها يتصف بالاوصاف التالية :

١ ـ عدم استغلال الموارد الطبيعية المتيسرة استغلالاً كافياً :

ليست البلاد العربية بين البلاد التي جادت عليها الطبيعـــة بالموارد الكريمة ، وانما تشكو بخل الطبيعة في شتى نواحي الحياة، فالبلاد العربية تمتد مسافة اربعة ملايين كيلومتر ، ولكن ٦ في المائة من هذه المساحة صالحة للزراعة ، وهي الاراضي التي تتيح الامطار لسكانها ان يعيشوا على الزراعة ، وهي اراضي اليمن ، وخيط دقيق من الارض يجاور النيل يـدعى وادي النيل ، او يحاذي الدجلة والفرات او يمتد من غربي سوريا ولبنان شمالاً حتى الحدود التركية ، فيحاذيها شرقاً حتى شمالي العراق فيؤلف مـــا يدعى «بالهلال الخصيب» وما عدا هذه الرقعة الضيقة من الارض ، فاراضي الجزيرة العربيـــة ومصر اراض صحراوية لا تعرف الا النزر اليسير من المطر ولا يعيش فيها عالم نباتي ، اللهم الا بعض مراعي تنتجها الماشية في مواسم معينة في السنة . هذا الى جو حار

قارّي طويل الصيف قصير الربيع مضطرب نظام الامطار ، يجعل من الصعب ان تنبت الارض غير الزراعات الجافة كالحبوب وبعض الثمار ، الا في مساحات ضيقة في لبنان وعلى شواطىء الانهار .

وبديهي ان يكون الاقتصاد العربي خاضعاً بكليته للعوامل الاقليمية ، وان يظهر اثر ذلك في ميزانه التجاري ، ويكفينا دليلا على ذلك ذكر ظاهرة تبرز لدى دراسة الميزان التجاري للاتحاد السوري اللبناني ، اذ يثبت الاحصاء ان الميزان التجاري للحنطة يكون راجحاً او عاجزاً بحسب كميات الامطار. ففي سني الخصب وحين تتجاوز الامطار /٤٠٠/ ميليمتر في السنة يزداد الانتاج حتى تستطيع البلاد تصدير الحبوب ، بينما تستوردها في سني الجدب .

ومثل ذلك اثر الاقليم في الماشية وانتاجها، وبالتالي استيرادها او تصديرها ، فذلك يخضع للعوامل الاقليمية كل الخضوع .

على ان البلاد العربية تملك ثروات طبيعية وفيرة لم تستعملها او لم تحسن استعمالها : ففي العراق لا يزال الدجلة والفرات يحملان مليارات الامتار المكعبة الى البحر ، او يفيضان على الارض العراقية ، بينما لا يزال اكثر من نصف الاراضي القابلة للزراعة محروماً من الري ، وكذلك الامر في سوريا ولبنان والاردن حيث يمكن زيادة الاراضي القابلة للارواء بنسبة ٩٠ في المائة منها. وفي مصر ولبنان والاردن فيض من السكان بالنسبة للانتاج القومي ، وعطالة مستمرة خفية لدى القسم الاكبر من سكان

مصر ، تقابلها هجرة في لبنان ، وانخفاض مستوى عيشهم في الاردن ، ويزيد في حرج الامر ارتفاع نسبة زيادة السكان التي تبلغ ٢٤ في الالف سنوياً ، بحيث تأتي البلاد العربية بين البلاد الاكثر زيادة في العالم ، مما يؤول الى زيادة الفقر بين الجماهير العربية .

٢ ـ انخفاض مستوى الانتاج :

ان القوة الانتاجية للارض السورية تقل عن مثيلتها في البلاد العربية ، بسبب التكوين الحقوقي للارض الزراعية ، وبسبب نوع الصلة بين مالك الارض وزارعها ، وبسبب عدم التدريب الفني للفلاح ، اي لاكثرية سكان البلاد ، وبسبب عدم تصنيع البلاد ، اذ تثبت المشاهدة ان القوة الانتاجية للارض تعادل في البلاد الصناعية امثالها في البلاد الزراعية .

٣ ـ انخفاض الدخل الفردي :

تأتي البلاد العربية بين البلاد التي لا يتمتع فيها الفرد بدخل مرتفع . وقد قامت منظمة التغذية العالمية بوضع دراسات معدل الدخل لعام ١٩٤٨ فتبين لها ان الدخل القومي يعادل /١٠٠/ دولار في مصر و /١١٠/ في سوريا و /١٢٥/ في لبنان و /٨٥/ في العراق ، ولا شك ان قلة الدخل سبيل لانخفاض مستوى العيش من جهة ، ولانعدام الادخار الذي كان يجب ان يساعد في تكون رأس المال .

٤ ـ قلة رأس المال :

تشكو البلاد العربية قلة رؤوس المال التي تساعد على الانماء

الاقتصادي العام او الخاص ، وتتجلى هذه القلة بارتفاع معدل الفائدة فيها ، اذ يتجاوز معدل الفائدة /٣٠/ في المائة في البقاع و/٥٠/ في المائة في اكثر مناطق سوريا الزراعية، وفي العراق ، كما ان الفلاح في مصر يدفع ما يعادل ربع محصوله تسديداً للفائدة الظاهرة او الخفية ، مما يؤول الى زيادة كلفة الانتاج ، وبالتالي الى انعدام ربح الفلاح .

٥ - ضآلة الانتاج الصناعي :

ان الاحصاآت تثبت ان الثروة الزراعية هي الرئيسية في صادرات البلاد العربية ، وان الانتاج الصناعي هو الراجح في الاستيراد مما يدل على ضعف الصناعة العربية ، وفضلا عن ذلك فان التصدير ينحصر في زراعات معينة ، كالقطن في مصر والحبوب في سوريا والعراق ، مما يدل على ضعف الاقتصاد وعدم استقراره وخضوعه للاسعار العالمية .

والواقع ان الزراعة ورعي الماشية يشغلان /٧٠/ في المائة من السكان ، ويؤمنان استهلاك اكثر المواد الزراعية الضرورية للغذاء او للصناعة ، اما الصناعة فانتاجها ضعيف بالنسبة للدخل القومي ، وحسبنا ان نرجع الى احصاآت الاتحاد السوري اللبناني في السنين التي سبقت الانفصال فنتأكد ان الصادرات الصناعية لا يتجاوز مقدارها /٩/ في المائة من اصل مجموع الصادرات . ومع ذلك فقيمتها تتجاوز /٢٥/ في المائة من قيمة الصادرات .

بينما يتألف القسم الاكبر من الاستيراد العربي من المنتجات الصناعية الاجنبية .

٦ ـ الانفصال الاقتصادي :

هذا من حيث التكوين الاقتصادي ، اما من حيث الصلات التجارية بين البلاد العربية فان هذه الصلات لا تعدو صلاتها مع البلاد الاجنبية ، فبعد ان كانت تؤلف وحدة اقتصادية وجمركية طيلة عهد الدولة العثمانية والعباسية والاموية ودول المماليك ، قامت فيما بينها حدود جمركية بعد الحرب العامة الاولى ، وبينما يطوف المرء ثمانياً واربعين دولة في حكومة الولايات المتحدة من غير ان يمر بحاجز جمركي واحد ، يصطدم بهذه الحواجز في البلاد العربية المتجاورة . وقد اجتزت اليوم في طريقي الى بيروت حواجز من الجمرك ،والامن العام والريجي ، ورقابة السيارات في طرفي الحدود السورية اللبنانية ، مما لا يستطيع ان يتصوره مواطن عادي لاي دولة غربية ، هذا الامر ادى الى قلة المبادلات فيما بين البلاد العربية ، يضاف الى ذلك ان السياسة الجمركية في عهد الانتداب كانت تخضع البلاد العربية لسياسة الباب المفتوح ، التي تحرم اي بلد عربي من الدفاع عن نفسه جمركياً ، ومن معاملة الدول على اساس المقابلة بالمثل ، وبالتالي من جعل التعريفة الجمركية اداة لحماية الانتاج القومي .

هذا هو وضعنا الاقتصادي : وهو وضع لا يليق ببلاد تبتغي رفع مستوى شعبها ، والدفاع عن حدودها ، ولننظر ماذا صنعنا حتى الآن لرفع مستوى شعوبنا .

ثانياً ـ ماذا صنعنا حتى الآن ؟

لا يستطيع الباحث الا ان يميز عهدين في الانماء الاقتصادي

في البلاد العربية : عهد الاستعمار وعهد الحرية ، ففي سوريا ولبنان نجد ان تصنيع البلاد والتوسع الزراعي انما بدآ منذ انقضاء عهد الانتداب ، والاستقلال السياسي هو الذي كان سبيلا لنموها الاقتصادي ، وحسبي دليلا على ذلك ان اذكر انه لم يسفر عهد الانتداب بطوله في سوريا الا عن مقدار ضئيل من الصناعات : صناعة الاسمنت ، وقد عاشت بفضل حماية معمل « شكا » . وصناعة النسيج الحريري الاصطناعي ، وقد عاشت بفضل مكافحة الانتداب للانتاج الياباني ، وما عدا هاتين الصناعتين ، لم تستطع ان تعيش في البلاد صناعة تذكر . ومثل ذلك الزراعة ، فقد تضاعفت المساحة المزروعة في عهد الاستقلال ، اذ فتحت بوجه الشعب السوري مناطق زراعية خصبة واسعة كانت محرمة عليه فما كان يستطيع اي سوري ان يستقر في الجزيرة ليشارك في اعمارها ، الا من رضي عنه الانتداب .

ويصح هذا في مصر ايضاً ، فنهضتها الصناعية انما ظهرت بعد الغاء الامتيازات الاجنبية في مؤتمر «مونترو» واستعادة الحكومة المصرية حريتها في وضع التعريفة الجمركية والتشريع الضريبي وبالتالي في جعل الرسم الجمركي عامل حماية للانتاج القومي .

وعلى ذلك فتاريخ الانماء الاقتصادي في البلاد العربية انما يبدأ منذ تاريخ تحريرها ولا سيما منذ الحرب العامة الثانية . فقد كان من نتائج احتلال الحلفاء للبلاد العربية ، ان زادت الصادرات غير المرئية ، وان دخل البلاد مقادير ضخمة من النقود الاجنبية ، مما ساعد على تكوين احتياطي نقدي يمكن استعماله في تمويل المشاريع .

فاقبل الافراد ، في مختلف البلاد العربيـــة على الاستثمار الصناعي وقامت نهضة صناعية مباركة في مصر وسوريا ولبنان والعراق ، ولكن هذه المساعي بقيت في اول الامر قاصرة على الافراد لم تنفذ الى سياسة الدول العربية .

ولكن البلاد العربية تقع في ملتقى قارات العالم ، ووضعها هذا يحتم عليها ان لا تكون غريبة عن الحركات التقدمية في العالم وقد حاولت الدول العربية ان تخرج من وضعها البائس ، وان تسير في الطريق التي سارت فيها الدول الاخرى فتنمي مواردها الاقتصادية المختلفة ، ولا سيما بعد الحرب العامة الثانية ، ولكن خطواتها في هذا السبيل لا تزال مترددة بطيئة : ففي مصر عنيت الحكومة بتشجيع التصنيع ، وبالاخـــذ بشيء من الاصلاح الزراعي ، ثم ارادت تنسيق الحياة الاقتصادية فأنشأت مجلساً للانتاج القومي عهدت اليه بوضع منهاج مدروس لانماء الاقتصاد المصري ، ولا يزال هذا المجلس يقوم بدراساته .

وفي العراق انشأت الحكومة مجلس الاعمار وخصصت له اكثر دخلها من البترول ، وعهدت اليـــه بوضع منهاج لانماء الاقتصاد العراقي ، وقد وضع هذا المجلس منهاجاً يطبق خلال ست سنوات يبتغي تصنيع العراق بمساهمة الدولة وتجهيز العراق بالمرافق العامة من مواصلات ومشاريع ري وانتاج قوى كهربائية . وقـــد بدىء بتنفيذ هذه المشاريع وبدأ بعضها يعطي ثمراته المباركة .

اما في سوريا فالتصنيع حركة قامت بها المشاريع الخاصة . وقطعت شوطاً واسعاً بفضل تقاليدها الصناعية ، فاصبحت تكفي

نفسها بالنسيج القطني والاسمنت وكثير من المنتجات الصناعية الاستهلاكية كالكحول والزيوت النباتية والمعجنات والسكاكر والزجاج والمصابغ والاحذية المطاط والخرضوات وكلسات النايلون وسائر انواع الكلسات والملابس والنسيج الحريري والصوفي والصابون والغليقوز والنشا والموزاييك والآجر . ولا يزال امامها مجال كبير في الصناعة . اما في الناحية الزراعية فلم تبق غريبة عن افكار الاصلاح الزراعي التي سادت العالم ، ولكنها اكتفت ببعض النصوص وضعتها في التشريع ؛ حددت فيها الحد الاقصى لمساحة الاراضي التي يمكن ان يملكها الفرد وقررت توزيع بعض اراضي املاك الدولة على الافراد ، ثم وسع الافراد المساحات المزروعة فتضاعفت في السنين الخمس عشرة الاخيرة ، واقبلت على انواع جديدة في الانتاج كالقطن والشوندر السكري والبذور الزيتية . ومن الناحية التجارية ، باشرت بانشاء جهازها التجاري ، فاخذت تبني مرفأ اللاذقية ، الذي بلغت طاقته لعام ١٩٥٣ مقدار طاقة مرفأ بيروت سنة ١٩٣٩ كما انشأت مناطق حرة في مختلف المدن السورية ؛ ووضعت برنامجاً للمواصلات .

واما لبنان فقد خطا ايضاً خطوات جبارة في طريق التصنيع فنمت لديه صناعات الاسمنت والزيوت والنسيج الحريري والقطني وعدد كبير من الصناعات الصغيرة ، ثم اختص بزراعة الفواكه ، واصبح انتاجه يضاهي افضل ما تنتجه مزارع العالم منها وبدأ باقامة بعض المشاريع العمرانية للري والكهرباء وعقد اتفاقاً مع النقطة الرابعة ، ثم اقبل على حركة التنهيج فأنشأ « مجلس

الانتاج القومي » وعهد اليه وضع برنامج الاقتصاد اللبناني .

واما بلاد المملكة الاردنية الهاشمية ، فرغم ازماتها الناشئة عن وضعها السياسي وما حملته من تركة مثقلة باللاجئين والميزانية المختلة والاقتصاد المضطرب ، فان شعبها يبدي شجاعة وايماناً بالمستقبل فيقبل على الصناعة ، تشاطره الدولة حمل مسؤولياتها ،وعلى التوسع الزراعي ،وعقد اتفاقاً مع النقطة الرابعة على دراسة بعض المشاريع وتنفيذ بعضها ، واقبل على حركة التنهيج الاقتصادي فأنشأ«مجلس الاعمار » ليضع له سياسة اقتصادية .

اما من ناحية العلاقات الاقتصادية العربية ، فقد بقيت العلاقات التجارية بعد الحرب قائمة على اسس ما قبل الحرب ، فاستمرت سياسة الانفصال الاقتصادي ، واستمر عقد الاتفاقات على الاسس التي تبنى عليها علاقات الدول الاجنبية : من صيغ شرط الامة الاكثر رعاية ،ومن تعقيد شرائط المبادلات وكأن الاتفاقات تعقد بين دولة عربية وبين دولة اوروغواي، لابين دول تربط بينها المصالح التاريخية والفكرية ، والمادية .

اتفاقية التجارة والترانزيت العربية :

ولقد ساد البلاد العربية ـ فترة من الزمن ـ وهم علمي هو عدم جواز اخذها بمبدأ المعاملة التفضيلية فيما بينها لاثر ذلك على اتفاقاتها مع البلاد الاجنبية ، وهو وهم لا يقوم على اساس ، لان صك الانتداب ومعاهدات الصلح التي وقعت بعد الحرب الاولى ، اجازت لاجزاء الامبراطورية العثمانية ان تتعامل فيما بينها على اساس تفضيلي لا يسري على غيرها من الدول، كما ان من مبادىء

منظمة الامم المتحدة قيام منظمات اقليمية اقتصادية يمنح بعضها بعضاً مزايا جمركية لا تسري على سواها ، وعلى كل حال فقد شعر رجال الاعمال في البلاد العربية بضرورة تنشيط المبادلات بين البلاد العربية ورفع الحدود الجمركية فيما بينها ، فعقدوا مؤتمراتهم ، وانشأوا اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلاد العربية الذي صار يرعى هذه الحركة وينشطها وقد ادت جهودهم الى ان اهتمت الحكومات العربية بالامر مثل اهتمامهم وانبثق عن ذلك كله ، مشروع اتفاق وقع عليه وزراء المال والاقتصاد العرب ، يقضي باعفاء المنتجات الزراعية العربية من الرسوم الجمركية حين دخولها اي بلد من بلاد الجامعة العربية وبتنزيل خمسة وعشرين بالمائة من الرسوم الجمركية التي تفرض على المنتجات الصناعية ، وقد كان لبنان اول دولة ابرمت هذا الاتفاق ، الذي ابرمته اكثر الدول العربية ، واصبح نافذاً بحق الدولة الذي ابرمته .

ولا شك ان مثل هذا الاتفاق خطوة مباركة مليئة بالخير على البلاد العربية جميعاً ، فلبنان يصدر نصف صادراته الى البلاد العربية ، والاتفاق يجعل من السهل عليها مزاحمة الانتاج الاجنبي لان الاعفاء الجمركي يعتبر جائزة ثمينة . وهكذا لن يخشى التفاح اللبناني مثلا التفاح الايتالى ، في الاسواق المصرية والسعودية .

على ان هذه الجهود الخاصة لم تعتبر نفسها قد بلغت اهدافها ، وهي مصممة على بلوغ هدفها النهائي الذي هو عقد اتحاد اقتصادي بين البلاد العربية ، وجعلها سوقاً واحدة مما يؤول الى تنشيط

اقتصادها القومي ونهوضه .

هذا ما صنعه العرب حتى الآن ، وهو ـ كما ترون ـ ضئيل صغير لا يعدو عدم معارضة الحكومات في ان ينشط بعض الافراد في ميدان الصناعة والزراعة ، الى جانب جهد رسمي ضئيل بتأليف لجنة لوضع سياسة اقتصادية تبغي انماء الاقتصاد القومي ، لدى بعض البلاد العربية .

ثالثاً ـ ماذا يجب علينا ان نصنع ؟

ولكن هذا كله لم يعد يفي بالمقصود . ان البلاد العربية ترقص على بركان . انها ـ حقوقياً ـ لا تزال في حال حرب مع خصم تبعد حدوده عن عواصم بعضها خمسين كيلومتراً ، ويفصلها جغرافياً شطرين فيحول دون اتصال عرب آسيا بعرب افريقيا .

ان الاستعداد للحرب الدفاعية ، لا يمكن ان يتهيأ الا للبلد القوي اقتصادياً ، ولن تقوم للعرب قائمة الا اذا آمنوا بمنهاج اقتصادي يوضع على اساس اصلاح زراعي ينشأ عنه مضاعفة للانتاج وتصنيع يثمر مختلف موارد البلاد ، واتحاد اقتصادي يجعل من البلاد العربية كتلة اقتصادية واحدة .

الاصلاح الزراعي :

وفي الواقع ، ماذا يقصد بالاصلاح الزراعي ؟ لا ارى انه ينحصر في تغيير نوع حق الملك وحسب ، اي في جعله جماعياً او تعاونياً ، او تأييد الملكية الصغيرة ومكافحة الملكية الواسعة ، وانما هو كل وسيلة حقوقية او فنية تؤول الى مضاعفة الانتاج الزراعي ، وبما ان الوضع الاجتماعي والديموغرافي في البلاد العربية غير متشابه ،

فلذلك يجب على كل بلد عربي ان يختط سياسة واقعية ترمي الى الاكثار من الانتاج عن طريق الاصلاح الزراعي . وهذا يقتضي تمويل الزراعة وتيسير الاقراض ،وتسهيل جعل فلاح الارض مالكاً لها وانشاء جهاز عمراني يخدم الزراعة ، كطرق المواصلات ووسائل الري والمختبرات والمشاتل ودور الارشاد والمستشفيات وغير ذلك مما يؤول الى تخفيض نفقات انتاج الزراعة ، وتحسين حال الفلاح ومضاعفة الانتاج .

التصنيع :

ان فهم الاصلاح الزراعي على هذا الشكل يفهمنا التضامن الحقيقي بين التصنيع وبين الاصلاح الزراعي . فالتصنيع : انشاء المعامل ، لانتاج الحرب وانتاج السلم ، وهما في هذا العصر شيء واحد ، لان الرقي الفني بلغ مرحلة ازالت كثيراً من الفروق بين هذين النوعين من الصناعة ، وصار في امكان الآلة الواحدة ان تصنع آلات الساعة الدقيقة وماسورة المدفع ، وان خير الدبابات الالمانية الذي انتج اثناء الحرب ، انما صنعته معامل الساعات السويسرية ، والدبابة نفسها هي جرار زراعي مصفح .هذا الجرار هو الذي اصبح يمثل الفرق او التضامن ، بين صناعات الحرب وصناعات السلم .

على ان التصنيع لا يقف عند هذا الحد وانما هو عنصر من العناصر الفنية في الاصلاح الزراعي ، والمتفق عليه ان القوة الانتاجية في الزراعة ترتفع وتتضاعف في البلاد الصناعية وتضعف وتنخفض في البلد الزراعي المحض ، فالاصلاح الزراعي حين يتطلب

ادوات الزراعة وادوات المكافحة والمختبرات ومعامل الاسمدة والمواد الكيماوية فانما يتطلب عناصر لا تتوفر الا في جو البلد الصناعي ، ولا يمكن توفرها في البلاد الزراعية .

الاتحاد الاقتصادي :

ثم ان اي مشروع صناعي او زراعي في البلاد العربية يبقى ضعيفاً عاجزاً عن الدفاع عن نفسه في الداخل وعاجزاً عن مزاحمة الانتاج الاجنبي في الخارج ، ما دامت البلاد العربية منفصلة اقتصادياً ، لان انتاج المعمل لسوق واسعة يقلل من نفقات انتاجه والسوق العربية الموحدة انما تصلح لاستنفاد منتجات الصناعة العربية باستمرار ، وكذلك فان الانتاج العربي في الاقتصاد العربي الموحد يسهل اخذ شروط حسنة في تصديره لان العمل يكون على مقادير كبيرة . واذا خيف من الاتحاد لاختلاف مستوى الاجور بين بعض البلاد ، فان المنتجين يستطيعون عقد الاتفاقات التي تحول دون خسارهم في مرحلة الانتقال الاولى .

هذه ، سادتي ، الوسائل التي اراها ضرورية لتهيئة عالم عربي افضل اذ تضع في يد البلاد العربية الوسائل الضرورية ، لانماء مواردها ولرفع مستوى شعوبها ، وتضع في يدها السلاح للدفاع عن حرياتها وكرامتها .

احمد السمان

I.A.U.B. LIBRARY

DATE DUE

A.U.B. LIBRARY

CA:309.156:M23nA:c.1
زريق ،قسطنطين
نحو عالم عربي افضل
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01065810

CA:309.156:M23nA

الملائكة .

نحو عالم عربي أفضل .

DATE	Borrower's Number	DATE	Borrower's Number

CA
309.156
M23nA